A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.51
27 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد نافاخاس موغرو (بوليفيا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد غاربا (نيجيريا)
(الرئيس)

ثم : السيد هيرست (انتيغوا وبربودا)
(نائب الرئيس)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64390/A ٢٣٨١ب(٨٩)

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نافاخاس موغـــرو (بوليفيا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الأمين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

السيد محمد (العراق) : يود وفد بلادي في بداية كلمته أمام الجمعيـــة العامة الموقرة أن يحيي باسم شعب العراق وقيادته شعب جنوب افريقيا المناضل وهـــو يصعّد من وتائر نضاله المرير من أجل تحرير بلاده من نظام الفصل العنصـــــري البغيض .

لقد كان المهرجان الكبير الذي احتشد فيه ما يقارب مائة ألف مواطن جنـــوب افريقي في مدينة سويتو يوم ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٩ علامة مضيئة أخرى فـــي مسيرة جماهير جنوب افريقيا على طريق الخلاص من أبشع نظام لا إنساني شهده تاريـــخ البشرية .

إن ما يحدث في جنوب افريقيا يؤكد حقيقتين أساسيتين : الأولى أن نظام الفصـــل العنصري لا يتراجع إلّا بالنضال والضغط المستمرين المتصاعدين ؛ والحقيقة الثانية هـــي أن جوهر الصراع في المنطقة يكمن في نظام الفصل العنصري ، وبناء على ذلك فـــإن المطلوب ليس تغيير الوجوه وإنما الازالة التامة والنهائية لنظام الفصل العنصـــري ، وتحقيـق حكم الأغلبيـة السـوداء . وعلى هذا الطريق لا بد من اطلاق سراح جميع السجناء

السياسيين وعلى رأسهم القائد الافريقي نيلسون مانديلا والغاء حالة الطوارئ ، وتامين الحقوق الثابتة المشروعة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، والاعتراف بشرعية الحركة الوطنية وقياداتها المناضلة .

إن وفد بلادي ، على أساس تجربة النضال وحقائق الصراع ، يرى بأن جميع التسويات التي تنجز في منطقة جنوب افريقيا - مهما أعطت وتعطي من نتائج ايجابية مطلوبة وضرورية - لا يمكن أن تكون البديل عن الحل الجذري المتجسد بالقضاء النهائي على نظام الفصل العنصري وفقا للقرارات الدولية المعتمدة .

إن ما حققه شعب جنوب افريقيا وما يحققه من انتصارات ، اضافة الى خطوات التراجع التي يضطر النظام العنصري الى اتخاذها ، لا تعني أن الانتصار النهائي قد حُسم وأن على شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي المساند له أن يكفا عن ممارسة ضغوطهما وتصعيد عمليات النضال ، لأن التراخي وسياسات المهادنة يمكن أن تؤدي الى اطالة عمر نظام الفصل العنصري البغيض وتعطي حكام بريتوريا الفرص للمناورة والالتفاف على منجزات شعب جنوب افريقيا . ويمكن أن نشير هنا الى تجارب عديدة حدثت في الماضي استطاع من خلالها نظام بريتوريا أن يستغل نقاط الضعف والتراخي لصالح استمراره في البقاء والتنصل حتى من الوعود الكاذبة التي أطلقها ؛ ولا شك في أن مناورات حكام جنوب افريقيا لعرقلة انجاز استقلال ناميبيا تضيف عوامل أخرى تعزز عدم الثقة في هذا النظام ، وضرورة تصعيد الضغط والنضال ضده حتى يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جنوب افريقيا وناميبيا .

إن محاولات نظام بريتوريا تجميل صورته باتخاذ اجراءات شكلية واطلاق وعود كاذبة سبق وأن تنصل عما يشابهها في الماضي تعكس حقيقة أن هذا النظام ما يزال يصر على مواصلة سياسة الفصل العنصري البغيضة . وإن قيام بعض الدول بالترويج للحملات الاعلامية لذلك النظام يشكل خطرا يهدد جهود المجتمع الدولي في سبيل التخلص من نظام الفصل العنصري . ولا شك في أن أبرز صور التعاون مع نظام جنوب افريقيا تتجسد بالعلاقة الاستراتيجية القائمة بين النظام العنصري الصهيوني في تل أبيب وبين نظام بريتوريا . إن هذا التعاون الاستراتيجي يقوم أساسا على التشابه والتماثل في طبيعة الأنظمة العنصرية والذي ينعكس في الممارسات العدوانية والسياسات التوسعية المناهضة لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان .

ولا شك في أن نظرة واحدة لما يجري في جنوب افريقيا من عمليات قتل وتشريد وسحق لأبسط حقوق الإنسان ، وما يجري في فلسطين المحتلة من عمليات ابادة منهجية منتظمة ضد أبناء الشعب الفلسطيني المناضل وانتفاضته الباسلة يقدم أحد الادلة الساطعة على تشابه الطبيعة العنصرية لكلا النظامين . إن حكام تل أبيب ، ومن أجل التحايل على أحكام قانون المقاطعة الامريكي لعام ١٩٨٦ ، حاولوا الادعاء بأنهم في سبيل تقليص تعاونهم مع نظام جنوب افريقيا تدريجيا . إلّا أن هذا الادعاء الكاذب تهاوى أمام الحقائق التي لن يستطيع النضامان العنصريان اخفاءها . ويمكن أن نشير الى ما كتبته صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ على الصفحتين الاولى والسابعة ، وما نشرته الصحيفة نفسها مرة أخرى بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ على الصفحة العاشرة عن التعاون الكثيف والمستمر بين النظامين لانتاج الصواريخ عابرة القارات .

إن هذه الفضيحة الجديدة عهد التعاون النووي بين النظامين العنصريين ليست جزءا من حملة الدعاية العربية ضد اسرائيل كما يزعم مندوبها في بيانه صباح هذا اليوم أمام الجمعية الموقرة ، وإنما هي معلومات موثقة أطلقتها مؤسسات الاعلام الامريكي في التلفزيون والصحافة ولا تزال مستمرة حتى الآن وهي في الاساس وثائق صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية ، وليست عن الدوائر العربية . كما أن من الواضح أن ما أطلقته المؤسسات الامريكية يشير الى أن لديها الكثير والكثير . إن من المنطقي لو أن مندوب اسرائيل قد كلّف نفسه مشقة الرد على تلك المؤسسات الامريكية وليس التهجم على الدول العربية في محاولته للتغطية على الحقائق المعروفة . كما أنه تجنب الخوض في تفاصيل التعاون النووي وانتاج الصواريخ مع جنوب افريقيا وتطرق الى معلومات تجارية هو مصدرها . إن التعاون بين النظامين ليس تجسيدا لمصالح مشتركة فقط ، وإنما هو تعبير عن التماثل في الطبيعة العنصرية للنظامين وفلسفتهما . أما عن الدين اليهودي وقيمه ، فهي بعيدة تماما عن حكام تل أبيب وممارساتهم . وإن كانت هناك جهة قد أساءت الى الدين اليهودي وقيمه السماوية النبيلة فهي السياسات العنصرية الصهيونية لحكام تل أبيب وليست أي جهة أخرى .

إن التشابه بين ممارسات النظامين تصل بعض الاحيان حد التطابق حتى في التفاصيل . لا شك أن العالم قد سمع بكل حزن وغضب ما حدث لسكان قرية بيت ساحور الفلسطينية الذين تعرضوا لابشع حصار بسبب رفضهم دفع الضرائب للمحتلين . لقد اقتحم جنود الاحتلال بيوتهم ومعاملهم وسرقوا محتوياتها . وقد وصف الصحفي الامريكي يوئيل برنكلي ما تعرض له سكان القرية الفلسطينية على الصفحة الاولى في صحيفة نيويورك تايمز يوم الاول من هذا الشهر ، تشرين الثاني/نوفمبر . وما حدث لقرية بيت ساحور الفلسطينية على أيدي قوات الاحتلال الصهيوني حدث تماما في قرية اينكواك واينى في جنوب افريقيا ، اذ يقول الصحفي كريستوفر رين في الصفحة ٦ من صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . أن جنود نظام بريتوريا ، خلال الاسابيع الماضية ، اقتحموا القرية وهدموا عشرات المنازل ، واعتقلوا ١٠٠ قروي مع قادتهم وقُتل ودُفن العشرات ، بينما ترك ١ ٥٠٠ قروي كل ممتلكاتهم وفروا بأرواحهم . إن ما حدث لقرية بيت ساحور الفلسطينية وقرية اينكواك واينى في جنوب افريقيا هو مثال بسيط على سياسة عنصرية عدوانية ضد الشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا على أيدي أبشع نظامين عنصريين شهدهما القرن العشرين من تاريخ البشرية .

إن العراق ، انطلاقا من سياسته الثابتة ضد العنصرية والعدوان ، يدين سياسة الفصل العنصري العدوانية لنظام جنوب افريقيا ، لما تمثله من تناقض صارخ مع كل المبادئ الإنسانية ، وما تشكله من خطر دائم على السلم والامن الدوليين . لذلك يدعو العراق الى تصعيد الاجراءات الدولية الصارمة ضد هذا النظام حتى ازالته . كما يلتزم العراق بقرارات حركة بلدان عدم الانحياز ، وبخاصة ما جاء في الوثائق الختامية لمؤتمر قمة الحركة التاسع في بلغراد ، والتي وردت في الوثيقة A/44/551 ، من وثائق الامم المتحدة .

ويهمني هنا أن أؤكد أن العراق مستمر في الالتزام الكامل بالقرارات الدولية ، وبخاصة قرارات الامم المتحدة ، حيث لا توجد علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية مع نظام جنوب افريقيا . ولا يزال العراق متمسكا بحظر تزويد جنوب افريقيا بالنفط والسلاح . وهو لا يسمح للبواخر العراقية باستخدام موانئ جنوب افريقيا . وقد ساند العراق جميع الاجراءات المتخذة لعدم التعاون مع جنوب افريقيا في مجال الذرة . كما يتعاون العراق ، في العديد من المناسبات وبكل الوسائل المتاحة ، مع الامم المتحدة في جهودها لإنهاء احتلال ناميبيا من قبل النظام العنصري في بريتوريا ، وانجاز عملية الاستقلال بقيادة منظمة سوابو .

أما على صعيد الاجراءات الحكومية ، فإن العراق لا يقيم أية علاقات سياسية أو ثقافية أو رياضية أو تجارية مع نظام بريتوريا . وليس ثمة استثمارات عراقية في جنوب افريقيا ، ولا توجد اعتمادات أو وكالات أو ما شابهها . ويحرم القانون العراقي الهجرة الى جنوب افريقيا ، ولا يسمح بالسفر اليها لأغراض السياحة .

من جانب آخر ، يقيم العراق علاقات طبيعية مع دول المواجهة الافريقية ، ويوفر لها كل ما بوسعه من مساعدات مادية ومعنوية وسياسية . كما أن العراق لا يعترف بالبانتوستانات ، ولا يقيم معها أية استثمارات . وتدعم بلادي جميع حركات التحرير - بما فيها حركة العمال السود - في نضالها من أجل الاستقلال ونيل الحقوق الإنسانية في جنوب افريقيا . وليس في العراق أية عوائق تمنع النقابات من التضامن مع عمال جنوب

افريقيا ضد سياسة الفصل العنصري والاحتلال . ويدين العراق بشدة استخدام نظام بريتوريا المرتزقة ، ويعتبرهم مجرمين ينبغي معاقبتهم قانونيا .

إن الدستور العراقي ، باعتباره أسمى قواعد التشريع العراقي ، قد أقر مبدأ مهما تضمنته الفقرة ١ من المادة ١٩ منه ، التي نصت على ما يلي :

"المواطنون سواسية أمام القانون دون تفريق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي" .

وبدهي أن يصبح هذا المبدأ من النظام العام الذي تلتزم به التشريعات العراقية كافة . وقد اختطت الجمهورية العراقية سياستها الخارجية في ضوء مبادئ الدستور ، ومنها مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات الاساسية للمواطنين . وانعكست تلك السياسة على علاقاتها الخارجية مع المجتمع الدولي . ولذلك لم تقم الجمهورية العراقية أي نوع من أنواع العلاقات مع نظام جنوب افريقيا العنصري ، وسنت تشريعا بالموافقة على الاتفاقيات التي تناهض التمييز العنصري المعتمدة من قبل المجتمع الدولي مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والتصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، والانضمام الى الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

إن وفد بلادي يسعده ، من هذا المنبر الدولي الموقر ، أن يحيي نضال شعب جنوب افريقيا المكافح وقواه الوطنية المناضلة ، وبخاصة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، في سبيل القضاء على سياسة ونظام الفصل العنصري كخطوة لا بد منها من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري يقوم على حق تقرير المصير وحكم الاغلبية على أساس الاقتراع العام .

كما أود ، باسم وفد بلادي ، أن أكرر مساندة العراق لجهود منظمة الوحدة الافريقية الرامية الى انجاز استقلال ناميبيا وتحرير جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصري البغيض . وأجد من الضروري أن أكرر أيضا دعم العراق وتقديره لجهود اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجان الدولية الاخرى التي تساهم بشكل فعال في مساندة ودعم نضال شعب جنوب افريقيا لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف .

والعراق يؤمن ايمانا ثابتا ، وعن طريق تجربة غنية ، أن سياسة العدوان لا تثمر . فقد استطاع شعب العراق الذي دافع عن بلده لمدة ثماني سنوات ، مقدما التضحيات الغالية ، أن يكسر شوكة العدوان . وهذا ما سوف يحققه شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ، لأن هذا هو منطق الحق والعدالة ، منطق التاريخ ودروسه وعبره الغنية .

السيد استرغايوش (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ يومين ، بدأت الدورة الرابعة والاربعون للجمعية العامة مداولاتها بشأن البند ٣٨ "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" . ووجهات النظر التي تم التعبير عنها حتى الآن كشفت بالفعل عن مدى الاهمية التي يعلّقها المجتمع الدولي قاطبة على الكفاح من أجل الاستئصال التام للتمييز العنصري والفصل العنصري .

وبالنسبة للأمم المتحدة ، فإن تحقيق المساواة العرقية والحرية هدفان مكرسان في الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الإنسان . ولذلك فإن الغاء التمييز العنصري في جنوب افريقيا يبقى مهمة لم تستكمل بعد .

ومنذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي لم يطرأ على الحالة في جنوب افريقيا تحسن يذكر . اذ لا يزال نظام الفصل العنصري باقيا في مكانه ، ولا تزال حالة الطوارئ سارية . وقد أحاط المجتمع الدولي علما بالافراج عن عدد قليل من السجناء السياسيين البارزين ، لكن نيلسون مانديلا وسائر السجناء ما زالوا يعانون الأمرّين في السجون . والحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي وسائر المنظمات السياسية ما زال ساري المفعول . وتتطلب هذه الحالة اتخاذ اجراءات عاجلة للاسراع في وضع حد لنظام الفصل العنصري .

إنه لمما يدين عصرنا أن يُسمح لسياسة بالية ظالمة ، مثل الفصل العنصري ، بأن تسود لوقت طويل ضد الرأي العام العالمي . إن الإبقاء على تلك السياسة البغيضة كان له وطأة كبيرة على أمن ورفاه البلدان والشعوب خارج حدود جنوب افريقيا أيضا .

إن معارضة الأمم المتحدة لنظام الفصل العنصري معارضة قاطعة . فما برحت الأمم المتحدة تعبر بوضوح وبصوت عال عن موقفها بشأن هذه المشكلة .

ويدرك المجتمع الدولي ادراكا تاما الموقف السياسي الجديد في السياسة الدولية . وهو موقف له وقع عميق وهام على الصراعات الاقليمية في شتى مناطق العالم . وأضيف أنه من الواضح أن جميع هذه المشاكل ، التي تراكمت عبر سنوات طويلة ، لا يمكن أن تحل بين يوم وليلة . وفي هذا الصدد ، من المأمول أن تساعد التطورات في الجنوب الافريقي في تهيئة الظروف لإيجاد حل سلمي للصراع في المنطقة وأن يعقب تلك المؤشرات الواعدة ، التي يلمسها وفدي بتفاؤل مشوب بالحذر ، تغييرات جوهرية .

وانطلاقا من هذا الأمل ، نشاطر تماما تقييم الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/44/1 ، من أنه ينبغي للتحول الايجابي في مسار الأحداث في ناميبيا والمناخ

السياسي المؤدي الى فض المشاكل الاقليمية أن يشجعا احتمالات حدوث تغيير جوهري في جنوب افريقيا أيضا . ومن الجلي أن مجرد تخفيف حدة الفصل العنصري أو تمييعه لن يكون محققا لاماني غالبية شعب جنوب افريقيا أو العالم أجمع . وقد بيّنت الامم المتحدة الخطوات التي يجب على حكومة جنوب افريقيا أن تتخذها لتهيئة جو مناسب لاجراء حوار وطني مع الممثلين الحقيقيين للاغلبية بغية تحريك عملية ديمقراطية تهدف الى صياغة المستقبل السياسي للبلد . ونعتقد أن عملية بناء مجتمع جديد في جنوب افريقيا لا يمكن أن تبدأ إلّا بالغاء نظام الفصل العنصري ورفع القيود المفروضة على قوى المعارضة ، وتهيئة مناخ يمكن فيه التعبير عن الآراء السياسية بحرية وتُراعى فيه مصالح الاغلبية السوداء على قدم المساواة مع مصالح الاقلية البيضاء .

وهنا أود أن أذكّر بشيء من تاريخ الامم المتحدة . في وقت يعود الى عام ١٩٥٣ توصلت لجنة خاصة ، أنشأها مجلس الامن ، الى استنتاج مفاده أن نظرية الفصل العنصري خطيرة للغاية على السلم الدولي وأشارت الى أن أفضل وسيلة لتسوية سلمية للحالة العنصرية في ذلك البلد تتمثل في عقد مؤتمر مائدة مستديرة يشترك فيه أعضاء شتى الطوائف في جنوب افريقيا . فالحوار بين جميع القادة السياسيين الحقيقيين لشتى قطاعات السكان أمر ملح الآن أكثر من أي وقت مضى . وبداهة ينبغي أن يكون هدف المفاوضات تناول المسائل المركزية للسلطة السياسية وليس كيفية إعطاء الفصل العنصري وجها أكثر قبولا . إن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ويجب القضاء عليه قضاء مبرما . وفي اعتقادنا أن المساعدة التي تقدمها بعض الحكومات في مجال التفاوض والوساطة يمكن أن تسهم أيضا في تحويل جنوب افريقيا الى مجتمع متحد ديمقراطي وغير عرقي .

إن الرئيس دي كلرك أشار تطلعات لم يكن من الممكن التفكير فيها قبل عام واحد بأن حكومته من المحتمل أن تبدأ قريبا محادثات استطلاعية مع المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وسائر الفئات السياسية في جنوب افريقيا . بيد أن هذه التطلعات لم تتحقق بعد . والواقع أن الكثيرين منا تراودهم شكوك فيما يتعلق

بتحقيقها في وقت مبكر . ومع ذلك ، دعوني أقول إن وفدي يعتقد اعتقادا راسخا بانه لا يمكن منع المزيد من اراقة الدماء وتحويل جنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي غير عرقي يحق فيه لكل شخص ، بغض النظر عن لون بشرته أو عقيدته ، أن يمارس حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، إلّا عن طريق المفاوضات الجادة المسؤولة مع الممثلين الحقيقيين للاغلبية السوداء .

في الشهر المقبل ستعقد الجمعية العامة دورة استثنائية بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . وستتيح تلك الدورة للمجتمع الدولي فرصة طيبة لاستعراض الموقف في الجنوب الافريقي والتقييم الدقيق لحالة عملية استقلال ناميبيا ، وبالتالي تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : ينقضي عام آخر على المعاناة التي يرزح تحتها غالبية السكان في جنوب افريقيا ، تحت وطأة نظام التمييز العنصري البغيض . عام لا نستطيع القول عنه إنه لم يحمل جديدا ، بل انه عام حفل بأحداث كثيرة ، منها ما كان له صلة مباشرة بالوضع في جنوب افريقيا ومنها ما كان غير مباشر .

وقد حفل العام المنصرم بالعديد من الاحداث على صعيد العلاقات الدولية وفي تسوية المشاكل الاقليمية ، ولم يكن الجنوب الافريقي بمنأى عن هذه التطورات ، وخاصة أن عملية الانتخابات في ناميبيا قد دخلت حيز التنفيذ .

وفي اطار هذه المفاهيم الدولية الجديدة وسياسات التفاهم والتعاون التي تغلب الآن على العلاقات بين الدول ، فإننا لا يمكن أن نتصور استمرار نظام الاقلية العنصرية وهو يسير غير عابئ بطموحات ومصالح حقوق الغالبية السوداء في جنوب افريقيا ، وغير مكترث بالرأي العام الدولي الذي جسدته قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال أربعين عاما من المناقشة .

ورغم أن هناك بعض المؤشرات الايجابية التي قد توحي بتحسن الوضع في جنوب افريقيا ، مثل الانتخابات التي جرت مؤخرا ، واطلاق سراح بعض الزعماء السياسيين

السود ، وإن كنّا في انتظار اطلاق سراح الزعيم السياسي نيلسون مانديلا ، إلّا أننا نخشى أن هذه التطورات إنما هي محاولة تحسين في الشكل وليس المضمون ، وأن الهدف منها بالتالي هو اطالة عمر النظام وليس القضاء عليه ، حيث أن حكومة جنوب افريقيا لم تتخذ أي خطوات توحي برغبة حقيقية في الاعتراف بحجم المشكلة وبالتالي الدخول في مفاوضات سياسية مع ممثلي الغالبية السوداء في جنوب افريقيا .

لقد كانت قناعتنا دائما وستبقى أن نظام الفصل العنصري مخالف لكل الأعراف والمفاهيم والمثل التي يتبناها الإنسان في تطوره التاريخي نحو الأفضل ، وبالتالي فإن ذلك النظام لا يمكن اصلاحه ولا بد من القضاء عليه .

ورغم الاتفاق الجماعي بين مختلف دول العالم على ضرورة إنهاء نظام الفصل العنصري ، حيث أننا لم نسمع من يقول بغير ذلك حتى من أشد المؤيدين لذلك النظام أو المتعاونين معه ، فإن الخلاف الاساسي هو كيفية القضاء على العنصرية كمؤسسة ونظام .

وخلال الاربعين عاما الماضية جُربت الكثير من الوسائل والاساليب وبخاصة نظرية أولئك الذين يقولون بالقضاء على العنصرية عن طريق التعامل الايجابي مع نظام جنوب افريقيا واقناعه بالتخلي عن سياساته وممارساته . وقد سقطت هذه النظرية بالتجربة العملية ، حيث استفاد نظام بريتوريا من هذا التعامل لدعم مؤسساته العنصرية ، واستمراره في سياسات القمع والاضطهاد التي يمارسها ضد الغالبية السوداء ، بغض النظر عن نوايا أصحاب تلك النظرية أو نظرية التعامل معه .

ولا يخفى على أحد كيف ساهمت المداخلات الخارجية في مد ذلك النظام بأسباب الاستمرار ، وخاصة تعطيل محاولات مجلس الامن المتعددة في اتخاذ قرار مباشر وصريح بفرض العقوبات التي أشار اليها الفصل السابع من الميثاق ، وذلك تكريسا للمصالح الانية الضيقة لبعض الدول التي تريد الاستفادة من وجود ذلك النظام حتى الرمق الاخير .

ومن هذا المنطلق فإننا نناشد تلك الدول مرة ثانية ضرورة إعادة النظر في مواقفها تلك ومساعدة المجتمع الدولي بالتالي في اتخاذ الاجراءات اللازمة جماعيا لوقف المأساة ووضع حد للتدهور المستمر للوضع في جنوب افريقيا .

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها مركز مناهضة الفصل العنصري ، وبخاصة برنامج عمله في متابعة تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالابرتايد . كما نؤيد أعمال اللجنة الخاصة بمناهضة التمييز العنصري ، التي لها دور أساسي في صياغة مواقف الامم المتحدة ضد ذلك النظام . ونرحب بالدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة لبحث النتائج المدمرة المترتبة على نظام الفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

لقد أُزهقت أرواح كثيرة ، وتعرض الآلاف من المواطنين السود للسجن والتعذيب والاضطهاد ، لا لسبب إلّا لأنهم يدافعون عن حقهم في الوجود أحرارا في وطنهم ، هذا الحق الذي وجدت الامم المتحدة من أجل تكريسه وضمانه ، وأن دول العالم يجب أن تعمل متضامنة من أجل إعادة السلم والاستقرار الى الجنوب الافريقي ، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق في ظل الظلم وعدم المساواة وازدراء حقوق الإنسان .

إن الحقوق المدنية والسياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وان التعنت الذي يتعامل به نظام الفصل العنصري مع المواثيق والقرارات الدولية المتعلقة بتلك الحقوق إنما يعبر عن تجاهل واضح لهذه المواثيق وبالتالي لمجمل المعايير والمبادئ الدولية .

إن السلام لن يتأتى في الجنوب الافريقي إلّا عن طريق اقامة مجتمع خال من التفرقة يتخذ من المساواة والعدل منهجا وطريقا للعيش بطمأنينة لمختلف الاجناس والاعراق وان التطورات والاحداث تشير بوضوح الى أن نظام الفصل العنصري يدافع عن مواقعه الاخيرة ، ونحن على ثقة أن شمس الحرية ستشرق قريبا على أخوة لنا ، عانوا كثيرا من الظلم في جنوب افريقيا .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : طيلة أكثر من ربع قرن تقوم الامم المتحدة بجهود منظمة من أجل القضاء على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وهو نظام يقوم على سياسة الابرتايد ، التي اعترفت الامم المتحدة بأنها جريمة ضد الإنسانية وتهديد للسلم والامن الدوليين . هذا النظام اللاإنساني يثير سخطا خاصا في الوقت الذي فيه تشهد الشؤون الدولية تغيرا نحو الافضل وتثبت قوى الادراك السليم أقدامها وتعطى الأولويات في السياسة للقيم الإنسانية العالمية ويجري تطهير ترسانة الوسائل السياسية من العنف والقهر ، باعتبارها غير مناسبة في ادارة الشؤون الدولية .

وبواسطة التفكير السياسي الجديد ، استطعنا أن نحل أو أن نقترب من أن نحل عددا من المشكلات التي كانت سابقا مستعصية على الحل . وما ينبغي الاشارة اليه الآن

بشكل خاص هو العملية الجارية حاليا تمشيا مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي صدر عن مجلس الأمن والذي ينص على تصفية الاستعمار ومنح الاستقلال لناميبيا . وهذا يوضح بجلاء أن العنف ، والارهاب والقمع في أي شكل تتخذه لا تستطيع أن تكسر أو تخنق تطلعات الشعوب أو الدول في الحرية والاستقلال ، وحتى أكثر الصراعات والمشاكل تعقيدا يمكن بل ينبغي حلها بالوسائل السياسية السلمية ، من خلال التفاوض .

وهذا ينطبق انطباقا كاملا على مشكلة القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فالابرتايد لا يمكن اصلاحه ، ويجب استئصاله . هذا هو رأي المجتمع الدولي المتجسد في وثائق الامم المتحدة التي تحظى باعتراف متزايد في جنوب افريقيا ذاتها ، إن كثيرا من المؤسسات التي تقوم على قومية جنوب افريقيا والتي كانت تعتبر تقليديا الاساس الايديولوجي للابرتايد تجهر بتأييدها لاستئصال الابرتايد . والآن إن الكنيسة الهولندية المقومة ، والمنادية الاولى ببناء مجتمع على أساس مبادئ التمييز العنصري ، تدرك الآن خطأ الابرتايد وخطيئة التمييز العنصري .

إن الوضع في جنوب افريقيا الآن يتميز باضطراب بالغ التعقيد تتداخل فيه عوامل متناقضة ، من بينها محاولات الاوساط الحاكمة للتوصل الى تسوية سياسية للصراع ، من ناحية ، والاجراءات التي تهدف للاستمرار في السياسة القديمة القائمة على القهر العنصري ، من ناحية أخرى .

وكما هو شأن ذوي النوايا الحسنة ، رحبنا بالقرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا مؤخرا باطلاق سراح الامين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي السيد سيسولو ، فضلا عن عدد من الاعضاء الآخرين في تلك المنظمة ، ورئيس الجبهة الديمقراطية الموحدة ، السيد مبيشا . وكيف يسع المرء ألا يرحب به ، اذ أن الذين أطلق سراحهم من السجن كانوا سجناء سياسيين ؟ وفي الوقت نفسه لا يمكننا أن نرضى عن شيء آخر . إن مئات عدة من المحتجزين السياسيين ما زالوا يقبعون في غياهب سجون جنوب افريقيا ، وفيهم المقاتل العنيد للابرتايد ، وأحد قادة المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا .

جرى تمديد حالة الطوارئ على الرغم من الاحتياجات الجماهيرية والنداءات الرسمية الداعية الى الرأفة والاعتدال ، التي وجهتها آلاف المنظمات وعشرات الحكومات . وعلى الرغم من النداء الذي وجهته دورة الجمعية العامة هذه ، فإن أحكام الاعدام على معارضي النظام ما زالت تصدر وتنفذ . كما أن القمع والابتزاز اللذين تمارسهما الشرطة ما زالا مستمرين ضد القوى الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري في البلاد . وقد استمر ازدياد عدد اللاجئين السياسيين . وما زال العديد من قادة النضال والمناضلون ضد الفصل العنصري يروحون ضحايا للارهاب . وما زال القائم على قوانين القمع يعمل بنشاط ، وهو ما يشكل استهانة وسخرية ، بالمؤسسات الديمقراطية التقليدية ومعايير المجتمع . وكل هذا مبين بالتفصيل في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري A/44/42 و Corr.2 .

ترى الجمعية اذن أن العبارات الطنانة التي من قبيل "عبارات حب السلام" ، والوعود التي قطعتها بريتوريا على نفسها بأن تكتب فصلا جديدا في تاريخ جنوب افريقيا ، لا تتفق معها الخطوات العملية التي ذكرتها للتو . وهذا يدعو الى القلق ، ويدفع بذوي النوايا الطيبة الى القيام بعمل وعدم التخفيف من جهودهم في الكفاح ضد العنصرية وضد أبشع تجسداتها ، الفصل العنصري ، فهي تنبه الذين يحاربون الفصل العنصري الى ضرورة أن يظلوا على تصميمهم . وفي هذا الصدد ، لاحظنا بقلق ذلك الجزء من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي يشير الى اقدام بعض الدول على توسيع علاقاتها التجارية والمالية مع بريتوريا ، والى إعادة جدولة ديون جنوب افريقيا من جانب مجموعة من البنوك في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية .

فمن الطبيعي أن اجراءات كهذه تجعل نضال الذين يحاربون من أجل الحرية والاستقلال أكثر صعوبة . ونحن نرى أن ما هو مطلوب الآن مزيد من العمل المتضافر الحاسم من جانب المجتمع الدولي في الكفاح ضد الفصل العنصري . ونحن نشارك المجتمع الدولي كليا نداءه الوارد في الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز في بلغراد ، حيث تقول تلك البلدان إنه يتوجب علينا :

"أن نوسع ونكثف ونشدد العقوبات التي تستهدف عزل هذا النظام الكريه واستئصال نظام الفصل العنصري ." (A/44/551 ، ص ١٥) .

وبلدي ، استنادا الى موقفه المبدئي من سياسات الفصل العنصري الذي ينتهج نظام بريتوريا ، قد أيد باستمرار القضاء على نظام الفصل العنصري والتنفيذ الدقيق لقرارات الامم المتحدة ، بما فيها قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ كاف المعني باتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الاخيرة .

في جمهوريتنا يُحتفل على نطاق واسع بالايام والاسابيع المخصصة للاحتفال بالكفاح ضد التمييز العنصري والإعراب عن التضامن مع الشعب المناضل في جنوب افريقيا . فهذه المناسبات التذكارية تعبئ الرأي العام تأييدا لنضال شعوب جنوب افريقيا العادل ، وجميع أبناء البشرية التقدميين الذين يناهضون الفصل العنصري ، للقضاء كلية على الاستعمار والاستعمار الجديد وعلى أي مظهر من مظاهر التمييز العنصري .

يشارك وفد بلدي في تقديم ستة من مشاريع القرارات المقدمة تحت هذا البند في هذه الدورة .

تتطلب الحالة في جنوب افريقيا من جميع أعضاء الامم المتحدة ، الذين يعتزون بمقاصد المنظمة ، اتخاذ تدابير منسقة فعالة للدفاع عن قضية شعب جنوب افريقيا العادلة ، والمطالبة بالقضاء على نظام الفصل العنصري الكريه . ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر انعقادها في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام ، ستقوم بدور كبير في أداء هذا العمل . ووفدنا على استعداد لتقديم مساهمة ايجابية لتحقيق تسوية عادلة ودائمة في الجنوب الافريقي .

السيد أوكيبو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال صورة الفصل العنصري البشعة والمزعجة تشوه الشكل العام للعلاقات الوطنية والدولية . فالعنصرية والتمييز العنصري وأوضح وأبشع مظاهرهما ، الفصل العنصري ، ما زالا

يتجليان في أبعادهما غير الإنسانية على الرغم من الجهود الضخمة التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري . فمرة أخرى نجابه بالوجه النازي للفصل العنصري ، ويتعين علينا مرة أخرى أن نصفعه .

وقد حذر ذات مرة وزير بريطاني سابق من أن جنوب افريقيا البيضاء ستواجه "عاصفة ثورية" افريقية إن لم تضع نهاية للفصل العنصري . وقال إن الفصل العنصري أصبح :

"ذا طابع مؤسسي تتضمنه القوانين وتباركه المذاهب الدينية" .

إن تهديد هذه العاصفة ، مقترنا بفعالية الجزاءات الواضحة ، بدأ الآن فقط في اجبار بريتوريا على اصلاح طرقها الشريرة . ونحن نقول إن الضغط الذي حقق نتائج يجب أن يستمر . ومحاولات بعض الزعماء توفير ممارسة "الترغيب" عوضا عن "الترهيب" ، لتتمكن من زعامة جنوب افريقيا من زاوية الاصلاحات ، يجب أن ترفض برمتها . لقد تغير رأس أفعى الفصل العنصري ، إلّا أن جسد الأفعى ما زال هو هو وما زالت دماؤه تتدفق بقوة .

وُصفت الاصلاحات في جنوب افريقيا بأنها سطحية . وحتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها ، يتعرض الآلاف من الأفارقة يوميا للمعاملة الوحشية ، حيث يجري تدعيم صرح الفصل العنصري الضار الذي كان آخذا في التداعي . لقد تغيرت لهجة الفصل العنصري إلّا أن معالمه الأساسية ما زالت كما هي . لقد اتُخذت بعض الاجراءات ونحن نسلم بذلك ، وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أعرب السيد روبرت أوكو ، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كينيا ، عن أمله في أن تتخذ زعامة جنوب افريقيا البيضاء الجديدة :

"خطوات ايجابية وتقدمية بحق في سبيل إقامة مجتمع إنساني يمكن فيه لكل أفراد الشعب ، بغض النظر عن العرق ، أن يعيشوا في وئام ."

(A/44/PV.10 ، ص ٦٨-٧٠) .

لقد رحب مؤتمر رؤساء حكومات الكمنولث الذي عقد مؤخرا في كوالا لمبور في ماليزيا بالتطورات التي أوضحت :

"أن النظام قد تقبل ممارسة الأغلبية السوداء لدرجة ما من النشاط السياسي السلمي" .

كما رحب المؤتمر أيضا بأن هناك :

"امكانية اجراء تغييرات هامة في النهج المتبع من جانب نظام جنوب افريقيا ، وهي التغييرات التي سعى اليها الكمنولث جاهدا منذ مدة طويلة ، قد يثبت أنها أصبحت في النهاية قريبة المنال ." (A/44/672 ، الفقرة ٢) .

مع ذلك ، فقد أكدنا من جديد الى جانب رؤساء حكومات الكمنولث أن الخطوات الايجابية الاخيرة في جنوب افريقيا لم تتخذ إلاّ نتيجة للضغط المتزايد على اقتصاد جنوب افريقيا بسبب الجزاءات ، وأن هذا الضغط سيستمر حتى تتضح دلائل تبين أن بريتوريا مقدمة على تغيير جلي لا رجعة فيه .

تشعر كينيا بقلق وحزن عميقين ازاء المعارضة الشديدة والمهينة للجزء الذي يتناول الفصل العنصري من البيان الصادر عن مؤتمر رؤساء حكومات الكمنولث . ولسوء الحظ ، تركت هذه المعارضة مرة أخرى انطباعا مؤسفا وباعثا على شك يتبين بشكل متعاظم أن له ما يبرره ، في أن البعض ما زال يدافع عن النظام العنصري . وهذا موقف نحن على ثقة من أن دول الكمنولث تعارضه معارضة تامة .

ولقد بلغ هذا التجاهل المشين للرأي العام العالمي ذروته وازداد سوءا في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، عندما أعيدت جدولة ديون بريتوريا القصيرة الأمد التي تبلغ ٨ بلايين من الدولارات والتي كانت قد جمدت في عام ١٩٨٥ عندما كانت جنوب افريقيا تعاني من الاضطرابات . فذلك سيؤدي الى تخفيف ضغط المديونية المباشر على جنوب افريقيا الى حد كبير وهو يعتبر نكسة بالنسبة لنا في معركتنا المستمرة لارغام جنوب افريقيا على التخلي عن سياسة الفصل العنصري النازية التي تنتهجها . ولقد حثثنا في مداولات أخرى في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة على ما يلي :

"مع إعادة جدولة ديون جنوب افريقيا في عام ١٩٩٠ يتعين على المجتمع المصرفي الدولي أن يساعد في ترجمة سخطنا الادبي والكامل الى عمل ملموسة تطرد بقايا الفصل العنصري خارج جنوب افريقيا" .

بيد أن دعوتنا ودعوة بلدان أخرى في قارتنا لم تؤخذ بعين الاعتبار . فعملية إعادة الجدولة هذه كانت نتيجة لصفقة عقدت بين جنوب افريقيا والبنوك الدائنة في مدينة نيويورك التي تستضيفنا الآن وواشنطن وزيورخ . وفي الوقت الذي شجب فيه العالم هذا العمل ، صرح وزير مالية بريتوريا قائلا :

"إن إعادة الجدولة من أهم الاحداث بالنسبة لجنوب افريقيا في هذا العام وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد" .

إن نتائج إعادة الجدولة تؤكد اعتقادنا الراسخ بأن سخطنا الادبي يجب أن تعززه قوة مالية .

ووفدي يشعر أيضا بالسخط والحزن لما تمثله هذه التدابير من مظاهر غير مباشرة للعنصرية أبشع وأكثر تفشيا من التنفيذ المباشر المكشوف لسياسات الفصل العنصري .

وذلك ما تشهد به صيحات الاستغاثة التي تعلو من العالم النامي طلبا لإعادة موازنة اختلال الاقتصاد العالمي على نحو عادل . فالرفض المتصف بالإعراض والاستهانة لهذه النداءات يناقض مناقضة صريحة وتمييزية التأييد الكامل الذي قدمه بعض أعضاء هذه المنظمة بسخاء الى أوروبا التي كانت الحرب العالمية الثانية قد دمرتها تدميرا كاملا .

ويشهد بذلك توافق الرأي الشامل المتحد المتمثل في دعم الغرب المعنوي والمادي والمالي لبعض الدول الاوروبية التي تكافح للتخلص من مأزق سياسات اقتصادية غير مجدية . ولنقارن ذلك بالمحاولات الضعيفة التي تبذل لتوفير الموارد للاقتصادات المتردية في العالم النامي .

وتشهد به أيضا أساليب المماحكة والمراوغة والمواربة بل والرفض المباشر من جانب بعض الدول الغربية لمجرد التفكير في استخدام جزاءات كأداة لتصحيح سياسات الفصل العنصري السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاطئة في جنوب افريقيا ، والغبطة اللاارادية التي تفرض بها نفس الجزاءات وعمليات الحظر على بعض البلدان النامية في نصف الكرة هذا .

كما تشهد به أيضا أصابع الاتهام التي وجهت بسرعة الى الاختلالات الاجتماعية والسياسية الاخيرة في أكبر بلد في الشرق ، متى قورنت بالانتقادات التي توجد بكثير من التردد والتحوط وتعمد الغموض للاختلالات الأفظع في جنوب افريقيا الفصل العنصري . هذا النفاق يجب أن يوضع حد له .

إن كل شيء لم يضع بعد . وما زال هناك بصيص أمل في نهاية النفق . وبامكاننا أن نصنع من بعض التطورات الحاصلة مؤخرا سيفا يمكن أن يستخدمه العالم في تمزيق قلب الفصل العنصري . هذا السيف هو الجزاءات الاقتصادية . وقد وقع آخر تطور يبعث على التشجيع يمكن أن يستخدم في صنع هذا السيف في واشنطن في يوم الثلاثاء المصادف ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ خلال جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي حول سياسة الولايات المتحدة حيال جنوب افريقيا . في جلسة الاستماع هذه ، صرح السفير هيرمان كوهين ، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الافريقية أن حكومة الولايات المتحدة تنوي العمل مع الكونغرس على ما يلي :

"أن يصبح من الممكن اعطاء اشارة واضحة تنبني على توافق عريض من جانب الحزبين الرئيسيين تأييدا لسياسة تأخذ منطلقها من المقت الذي لا لبس فيه للفصل العنصري" .

ومن أهم الجوانب التي تضمنها بيان السفير كوهين ، أولا : اعترافه "بأن الجزاءات قامت بدور في الحفز على اتخاذ منحى من تفكير جديد داخل هيكل السلطة البيضاء" . فالجزاءات اذن تفعل فعلها في جنوب افريقيا جدواها . وثانيا ، أكد السفير كوهين مرة أخرى التزام حكومة الولايات المتحدة بانفاذ القانون الأمريكي

الشامل المعادي للفصل العنصري لعام ١٩٨٦ ، وثالثا ، حدد صيغة للتفاوض تضمنت بدء حوار بين كل الاطراف .

ولسوء الحظ ، اننا نجد ، من ناحية ، دولة عظمى في واشنطن تجدد التزامها على نحو قاطع بشن حرب شاملة على الفصل العنصري ، بينما نجد ، من ناحية أخرى في كوالا لمبور ، عدم التمكن من اعتماد اجماعي لبيان يلزم الكمنولث بمواصلة انتهاج سياسة مناهضة للفصل العنصري وتشديد الضغط كلما كان ذلك ضروريا .

تعتقد كينيا اعتقادا قويا أن الضغط الاقتصادي الفعال - وخاصة متى ما مورس من قبل القوى الاقتصادية الكبرى ، أي الدول الرئيسية المتاجرة مع جنوب افريقيا والتي تتطلع اليها جنوب افريقيا في الحصول على تدفقات مالية كبرى - بغية احداث تغيير ما زال تحقيقه ممكنا بالطرق السلمية ، ضغط يشكل جزءا أساسيا من عملية التفاوض .

إن الجزاءات والتغيير السلمي في جنوب افريقيا مترادفان . ومع أن الجزاءات كانت فعالة فقد كان أثرها محدودا أساسا لأن تطبيقها كان محدودا . وينبغي ، إن أريد الضغط لإحداث المزيد من التغيير ، تصميم وتنفيذ زيادة كبيرة في الضغط باستخدام الجزاءات وتوسيع نطاقه . كما أن وفد بلدي يدرك أن الفرصتين المتاحتين للمجتمع الدولي لتحقيق ذلك ، احداهما سياسية والاخرى اقتصادية ، وأنهما مترابطتان فيما يتعلق بتحقيق هذه الغاية .

تتاح الفرصة السياسية في سياق ما يبدو من ايجابية طفيفة في مناخ التفاوض نتيجة تصريحات صدرت عن القيادة البيضاء في جنوب افريقيا واجراءات اتخذتها . ففي ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، على سبيل المثال ، وعد السيد دي كليرك بأنه سيرفع على مراحل حالة الطوارئ ، المفروضة منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، غير أنه لم تكن هناك اشارة محددة إلى موعد محدد لتنفيذ ذلك . كما وعد أيضا بأن يسمح للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا بالانضمام إلى الممثلين الافارقة الآخرين في التفاوض بشأن مستقبل جنوب افريقيا مع حكومة الأقلية . وكل هذه وعود لابد من احترامها . ولابد من تحديد الأمور . إن استجابة المؤتمر الوطني الافريقي عن طريق والتر سيزولو المفرج عنه مؤخرا قد ساعد هذا المناخ ، فقد جاء فيها :

"إننا شعب محب للسلم . إن الشعب لا يريد حالة طوارئ ، بل يريد أن يحيا حياة طبيعية" .

إن عملية الافراج عن ثمانية من المقاتلين من أجل الحرية من اغلال الفصل العنصري كانت خطوة ايجابية في عملية التغيير . والبعض يريد منا أن نشارك في إطراء هذا العمل والاحتفال به ، هذا العمل الذي اتخذه نظام الفصل العنصري بعد مرور وقت أطول مما ينبغي . ولا يمكننا أن نفعل ذلك . فلا زال هناك آلاف المحتجزين يعانون في سجون جنوب افريقيا البيضاء . ولا تزال حالة الطوارئ سارية . ولا يزال جهاز جنوب افريقيا الارهابي يعامل الافارقة بوحشية في بيوتهم . والمؤتمر الوطني الافريقي وغيره من الحركات السياسية الشعبية لا تزال محظورة ولا يزال نيلسون مانديلا محتجزا . وبالقطع فإنه من السابق لأوانه أن نحتفل .

إن التجمع المناهض للفصل العنصري الذي عقد مؤخرا في جوهانسبرغ واشترك فيه ما يصل إلى ٠٠٠ ٧٠ نسمة ، والاجتماع الذي عقده رئيس الاساقفة ديزموند توتو والقس آلان بوزاك والقس فرانك تشيكاني مع دي كليرك في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ للتحدث عن المفاوضات وسّعا من الفرصة السياسية المتاحة . فقائمة الخطوات التي حثوا حكومة الاقلية على اتخاذها كانت تلك التي حددها المؤتمر الوطني الافريقي . وتشمل هذه الخطوات : الغاء حالة الطوارئ ، والغاء القيود المفروضة على النشاط السياسي ، والافراج عمن احتجزوا دون محاكمة ، واباحة المنظمات السياسية ، والعفو عن المحكوم عليهم بالاعدام ، والافراج عن المسجونين السياسيين . إن المفاوضات المعنية بمستقبل جنوب افريقيا يجب أن تبدأ بجدية .

أما الفرصة الاقتصادية فمرتبطة ارتباطا وثيقا بالفرصة السياسية . وهي فرصة متاحة من خلال الجزاءات ذات الطابع التجاري أو التكنولوجي أو المالي . ويؤمن وفد بلدي ايمانا راسخا أنه لا يمكن توفير قوة الدفع اللازمة للمفاوضات حول مستقبل جنوب افريقيا والمساعدة على عقدها إلا عن طريق الجزاءات . وهي جزاءات يجب أن تطبّق بصرامة وسرعة وعلى نطاق واسع .

ولذلك ، فإنه تحقيقا لتلك الغاية يقترح وفد بلدي ، في ضوء الاقتراحات التي قدمت في أماكن أخرى ، اتخاذ الاجراءات التالية : أولا ، تحويل السخط الادبي على الفصل العنصري إلى ارادة سياسية للحد من المعاملات المالية والتجارية ، إن لم يحدث تقدم في عملية التفاوض ؛ ثانيا ، حظر استيراد كل المعادن غير الاستراتيجية من جنوب افريقيا ؛ ثالثا ، منع استيراد كل السلع المصنّعة في جنوب افريقيا ؛ رابعا ، منع انتاج كل القضبان والعملات المصنوعة من البلاتين وبيعها للمستثمرين ، وحظر القروض والحد من الاستثمارات في جنوب افريقيا ؛ خامسا ، القضاء التدريجي على الائتمانات التجارية للمشترين والموردين ، الأمر الذي نأمل أن يقلل من الاتجار مع جنوب افريقيا ؛ سادسا ، أن يتضمن الحظر الالزامي الذي تفرضه الامم المتحدة على تصدير السلاح أية سلع أو تكنولوجيا يمكن استعمالها في انتاج الاسلحة لتكثيف القمع والتوسع بقوة كبيرة في مجال التعاون في التكنولوجيا النووية . وبالرغم من القلق الدولي

والجهود المبذولة على نطاق عالمي لتقليص التعاون في المجال النووي أزعجنا مؤخرا أن نعلم على نحو قاطع أن بعض الدول تزوّد جنوب افريقيا بالتكنولوجيا النووية في مقابل اليورانيوم المخصب . كما أن النظام العنصري اختبر قذيفة نووية مجالها ٩٠٠ ميل . إننا نحث تلك الدول على التوقف عن مشاركة جنوب افريقيا العنصرية الفراش وتجاهل طلباتنا ومناشداتنا بازدراء . إن اعادة تقييم حالة العلاقات الراهنة أمر ممكن ، بل وقد بدأ بالفعل في بعض الحالات .

ولهذا ، فإن كينيا ، في ضوء ما سبق ، تقترح السيناريو التالي للمفاوضات . أولا ، وجوب انهاء حالة الطوارئ ؛ ثانيا ، وجوب الافراج عن جميع المسجونين والمحتجزين السياسيين ، بما فيهم نيلسون مانديلا ؛ ثالثا ، وجوب ازالة الحظر المفروض على جميع المنظمات السياسية والجماعات المناهضة للفصل العنصري ، بما فيها المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا .

ربما كان هناك اتجاه للسير في هذا الطريق . ففي ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ عقد مبيكي وسيزولو وملونغيني وملابا وكاشرادا وموتساوليدي ومكواي ومبيشا اجتماعا مع الزعماء الآخرين المناهضين للفصل العنصري في سويتو لوضع استراتيجة للمرحلة التالية من النضال . وتناشد كينيا أشقاءنا أن يتحدوا . فعندما تنقسم المعارضة في حين يظل العدو موحدا وقويا لا يمكن كسب النضال . إننا على ثقة من أن ذلك الاجتماع واحد من اجتماعات كثيرة ستؤدي إلى توحيد حركة مناهضة الفصل العنصري وتقدم ردا على الحكومة العنصرية يمكن أن يتفهمه المجتمع الدولي .

رابعا ، ينبغي عقد مؤتمر دائرة مستديرة لجميع أطراف الصراع الداخلي لوضع جدول أعمال محدد للمفاوضات . ونقترح أن يكون لكل من الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وضع استشاري كمراقب في المؤتمر والمفاوضات .

عند التحليل والتوصية بتدابير تكفل مناهضة سياسات الفصل العنصري ، يجب أن يكون من الابعاد الهامة في ذلك تقديم المساعدة إلى مجلس تنسيق التنمية للجنوب الافريقي ، ولاسيما إلى بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند ، والاعتراف بما للمجلس من مكانة ووضع خاص . منذ ١٩٨٠ مات ١,٣ مليون نسمة في دول ذلك المجلس بسبب أنشطة جنوب افريقيا المزعزعة للاستقرار . وبلغت تكلفة زعزعة الاستقرار هذه أكثر من ٦٠ بليونا من الدولارات . ورغم الآلام الواضحة التي تسببها جنوب افريقيا ، فإن زعماء بلدان تلك المنطقة مصممون على دعمهم لفعالية الجزاءات . لقد قال الرئيس روبرت موغابي ذات مرة ما يلي :

"إننا نعاني بالفعل . فإلى أي مدى سيكون بامكاننا أن نعاني أكثر من ذلك ؟ إننا نؤيد الجزاءات لأنها تقصر الوقت الذي علينا أن نعاني فيه" .

ومن ناحية المجتمع الدولي ، يجب أن نواصل تقديم المساعدة إلى مجلس تنسيق التنمية للجنوب الافريقي وإلى دول أخرى معنية . ويجب على العالم أن يساعدها في وقت الحاجة .

ومن الجدير بالملاحظة أيضا ، ولاسيما من جانب المتنبئين بالكوارث الذين يتنبأون بأن البيض سيتعرضون للمذابح ولضياع حقوقهم متى أصبحت جنوب افريقيا حرة ، إنه يكفي أن ينظر المرء إلى كينيا وزمبابوي كمثالين حديثين . لقد كانت تجربة كينيا الاستعمارية مريرة ومليئة بالتعصب العرقي من جانب الاستعماريين البيض الذين توجسوا دائما من نوايا الافارقة المستعمرين تجاههم . وعندما حصلنا على الاستقلال أصدرنا تشريعات وأعلنّا اتباع مواقف مصالحة وتوفيق فأعدنا بذلك تأكيد أنه يمكن لاي انسان أن يعيش في وئام مع أي انسان آخر حتى وإن اختلف لون بشرته . ونحن نعلم أن نفس الشيء يمكن أن يحدث في جنوب افريقيا . إن خوف البيض في جنوب افريقيا ليس له أساس . وهناك من الشواهد ما يكفي لاثبات أنهم مخطئون .

وفي الختام ، أود أن أثني على الامين العام لالتزامه بمكافحة الفصل العنصري ، كما ظهر في تقريره عن أعمال المنظمة . وموقفه هذا من دواعي التشجيع لنا. فقد قال :

"إن مجرد تخفيف حدة الفصل العنصري أو تمييعه لن يكون محققا لامانـــي غالبية شعب جنوب افريقيا أو العالم أجمع" (A/44/1 ، ص ـ ٩)

ووفد بلادي يعرف أن الامم المتحدة مستعدة للنضال لأن أميننا العام يتطلع إلى :

"مكافحة أسباب الصراع ، والكفاح ضد المظالم الاقتصادية ـ والشـــرور الاجتماعية وتدهور البنية [و] هي الامور التي يجب أن تستثير كل الشجاعـــة والعزيمة على الكفاح" . (المرجع نفسه ، ص ٣٨)

ونحن ننتهز هـذه الفرصـة لنُحيي ذكـرى اخوتنـا وأخواتنـا البواسل في جنـــوب افريقيا الذين ضحـوا بحياتهم في الكفـاح لتحرير جنـوب افريقيـا حتى يمكن للاجيـــال المقبلة في تلك الارض المضطربة أن تحصل على الحرية وتتمتع بها . وإلى الذين ورثـوا الكفاح من زملائهم الذين استشهدوا قبلهم ، وإلى الذين سينضمون إلى الكفاح غـــدا ، نقدم تأييدنا ونصلي من أجلهم . لقد قال الشاعر البريطاني لورد بيرون ذات مـــرة "ألا تعرف أن من يريدون أن يكونوا أحرارا ، عليهم أن يوجهوا الضربة ؟" إن الكفاح ينبغي كسبه من الداخل .

في أوقـــات الشدائـد ، تمكن البشر الاقويـاء الصالحـون من صـوغ الاستجابـــات المناسبة دائمة الفعالية لما واجهوه . في عام ١٩٤١ ، خلال أظلم ساعات حرب رهيبـــة ، وُقّع ميثاق الاطلسي ، الذي مكّن العالم من استشراف الشكل الذي سيتخذه السلم . وفـــي عام ١٩٦١ ، طرد الكومنولث جنوب افريقيا من بين صفوفه . فجنوب افريقيا لم يكن مـــن الممكن أن تحتمل ، لأن رياح التغيير كانت قد بدأت تهب فعلا على قارتنا ، محـــررة إيانا من أغلال العبودية الاستعمارية . وفي عام ١٩٧١ ، بينما ترتيبات بريتـــون وودز المالية تنهار ، كان التخلي عن معيار الذهب وأُبطل استخدام الذهب كمعيار نقـــدي . وفي الوقت الذي بدأت تزحف فيه التسعينات علينا ، يجب أن نساعد على توجيه مســـار التاريخ . ونحن نحاول أن نفعل ذلك فيما يتعلق بناميبيا . ويجب أن نفعل نفس الشـيء أيضا فيما يتعلق بجنوب افريقيا .

إن الطريق كثير المنعطفات والمهمة ضخمة . لكن الفصل العنصري يجب أن يسحق والرحلة يجب أن تنتهي إن عاجلا أو آجلا .

السيد أحمد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن استمرار وجود نظام الفصل العنصري الكريه مازال يحرمنا من رؤية غير مشوشة لعالم خال من الظلم والقمع والتعصب . وبينما نشهد فجر عصر جديد من الأمل ، يتمثل في التحسين المحسوس في المناخ السياسي العالمي ، يقف الفصل العنصري عقبة رئيسية في وجه جهودنا لإقامة عالم أكثر عدلا وسلما . ولا يزال سكان جنوب افريقيا السود واقعين بين براثن أكثر المذاهب التي مارسها الانسان شرا وضراوة . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمتع بالطمأنينة إلا إذا نجح في ضمان الحقوق والحريات التي يتمسك بها لنفسه بقوة لغالبية سكان جنوب افريقيا .

لقد ظل نظام الفصل العنصري مطبقا في جنوب افريقيا على مرّ السنين من خلال أنشطة نظام ارهاب واضطهاد غاشم . ويمكن استظهار جذور ما مارسه النظام من قمع في حظره للحركات التحررية في عام ١٩٦٠ ، ذلك الحظر الذي حال دون امكانية شن النضال السلمي ، وشجّع على العنف باجبار حركات التحرر على العمل في الخفاء .

وكانت المرحلة الثانية حظر ١٧ منظمة شعبية في عام ١٩٧٧ . وقد أدان قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) هذا العمل . وبتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨ تعرضت قوى الحرية في جنوب افريقيا للمزيد من الاضعاف بفرض حظر فعلي على ١٧ منظمة سلمية مناهضة للفصل العنصري .

هناك ادعاء بأن الحكومة الجديدة في بريتوريا بدأت مرحلة جديدة من الاصلاح تبشر بالأمل وأن نهاية الفصل العنصري باتت قريبة . ويسعى مروّجو هذا الادعاء إلى اضفاء المشروعية على هذا الرأي بالاستشهاد بالأحداث التي وقعت مؤخرا في جنوب افريقيا ، بما في ذلك الافراج عن السيد والتر سيزولو وسبعة آخرين من السجناء السياسيين البارزين من سجون جنوب افريقيا ، والسماح بالقيام بمظاهرات ضخمة مناهضة للفصل العنصري ، والبيانات التي أدلى بها متكلمون باسم النظام ، بأن زعامة دي كليرك ملتزمة بالاصلاح .

وينبغي تقييم المعنى الحقيقي لهذه التدابير في ضوء الاحتمالات الشاملة للحالة السائدة في جنوب افريقيا . وهذه الاحتمالات واردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الذي يذكر بصراحة أنه وإن كان نظام الفصل العنصري يطلق التصريحات عن تغييرات مقترحة في الهيكل السياسي للبلد ، فإن خطة الاصلاح التي أعلنها لا تلبي مطالب الاغلبية السوداء بنيل الحقوق السياسية الكاملة . كما يذكر التقرير أيضا :

"أن تجديد فرض حالة الطوارئ للسنة الرابعة على التوالي إلى جانب العدد الهائل من التشريعات القمعية المعمول بها بالفعل ، انما يؤكد اعتزام بريتوريا على مواصلة قمع معارضة الفصل العنصري" . (A/44/22 ، ص ٨)

كما أنه يؤكد عدم استعداد نظام الحكم لتهيئة الأوضاع المناسبة لايجاد المناخ اللازم لاجراء مفاوضات .

لقد طبقت بريتوريا ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، مزيدا من تدابير القمع في محاولة منها للقضاء حتى على المعارضة السلمية لحكمها . وكان هناك تصعيد للقمع ضد معارضي مناهضة الفصل العنصري . وكان الهدف من ذلك حظر أنشطة المنظمات المناهضة

للفصل العنصري والأفراد العاملين في هذا المجال ، واعادة ترسيخ سيطرة نظام الحكم في مجتمعات السود . وبتجديد حالة الطوارئ ، ازداد عنف الشرطة وازدادت هجمات فرق الموت على معارضي الفصل العنصري . وأصبحت المحاكم أداة لسحق المعارضة . وحدث ذلك كله في ظل رقابة صارمة فرضت على الصحف لاخفاء ما يرتكبه النظام العنصري من انتهاكات لحقوق الانسان من جانب النظام العنصري عن أعين العالم الفاحصة .

إن العمد الأساسية للفصل العنصري لا تزال قائمة . ولا تزال سارية قوانين ١٩٦٠ التي تحظر المجلس الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، وقانون الأمن النهائي لعام ١٩٦٢ وقانون الأمان العام لعام ١٩٥٣ والتشريع الخاص بالتعدي والتشريع الخاص بالاسكان وتصاريح العمل ، وكلها قوانين تضفي الطابع المؤسسي على السياسة البغيضة للفصل العنصري . والواقع أن هذه القوانين قد عُززت في بعض الحالات . إن قانون الكشف عن التمويل الخارجي لعام ١٩٨٩ وقانون تغيير حدود مناطق الاستيطان الحرة التي تتمتع بالحكم الذاتي ، ومشروع القانون الخاص بمنع الحيازة غير القانونية بوضع اليد ، توسع نطاق الأحكام القانونية لإدامة سيطرة الأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا .

تجعلنا هذه التطورات نخلص إلى نتيجة بسيطة لكنها واقعية مؤداها أنه لا يوجد حتى الآن أي دليل يبرر الادّعاء بأن جنوب افريقيا متجهة صوب التحول إلى مجتمع حر متعدد الأعراق . وليس هناك أي دليل يجعلنا نعتقد أن نهاية الفصل العنصري وشيكة . وليس هناك أي برهان ملموس يعزز وجهة النظر القائلة بأن نظام بريتوريا يلتزم باخلاص بإنهاء حكم الأقلية البيضاء وتخفيف قبضته الخانقة على البلاد .

في ضوء ظروف كهذه ، يصبح من الافتقار إلى الحكمة أن يقلل المجتمع الدولي حذره . ينبغي أن يتعزز بالكامل الضغط الدولي على جنوب افريقيا . ويجب أن تحترم جميع الدول الأعضاء ، احتراما كاملا الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة بالفعل ، والخطوات التي تتخذ لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا حتى تذعن لمطالب المجتمع الدولي المعروفة . وتتضمن هذه المطالب رفع حالة الطوارئ والافراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين ، وبصفة خاصة نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر

المفروض على جميع المنظمات السياسية التي تعارض الفصل العنصري ، والغاء قوانين الصحافة القاسية ، ووقف جميع المحاكمات السياسية وأحكام الاعدام .

لقد وقفت حكومة باكستان وشعبها دون تردد إلى جانب الأغلبية المقهورة من شعب جنوب افريقيا في كفاحها لاستعادة حقوقها وحرياتها الأساسية . ونحن نشعر بالفخر أيضا لاسهامنا في الجهود الدولية الرامية إلى توسيع نطاق المساعدات المادية والعملية لضحايا الفصل العنصري . لقد فرضت باكستان مقاطعة شاملة وشديدة على النظام العنصري طوال السنوات الـ ٤٢ الماضية وامتنعت بدقة عن اقامة أية علاقات مع نظام بريتوريا في الميادين الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بل وفي مجالي النقل البحري والرياضة .

وفي رسالة وجهتها في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ بمناسبة يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، قالت رئيسة وزراء باكستان ، المحترمة بنازير بوتو ما يلي :

"إن حكومة باكستان تدين بصفة مستمرة سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام الأقلية العنصري في بريتوريا . ونحن نعتبر هذا النظام جريمة ضد الانسانية وتهديدا خطيرا للسلم الاقليمي . ووفقا لقرارات الامم المتحدة ، فرضت باكستان حظرا شاملا وكاملا على أي شكل من الاتصال مع نظام بريتوريا العنصري . ونحن نثق في أن التضحيات الضخمة للمقاتلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا ستؤدي في خاتمة المطاف إلى استئصال شأفة الفصل العنصري واستعادة الحريات الأساسية وحقوق الانسان لشعب جنوب افريقيا" .

لقد قيل مرارا في جميع المحافل الدولية أن الفصل العنصري نظام بغيض وغير قابل للاصلاح وأن الطريق الوحيد للقضاء عليه هو تدميره . ويجب أن يعرف نظام بريتوريا أن مسيرة الحضارة صوب الإخاء العالمي والمساواة لا يمكن اعاقتها بالجهود المحكوم عليها بالفشل التي يبذلها هذا النظام للابقاء على كيان جدير بالازدراء من بقايا عصر الاستعمار القاسي . ومازال في الوقت متسع كيما يتراجع النظام عن خطواته التي ستقوده لا محالة إلى مصيره المحتوم .

السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أبدأ بياني بآية من القرآن الكريم:

"ياأيُّها الناسُ إنَّا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليمٌ خبير" . (سورة الحجرات ، الآية ١٣)

ما فتئت سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا والوسائل المؤدية إلى وضع حد لهذه الاهانة التي تتعرض لها الانسانية موضع دراسة مستمرة في العديد من أجهزة الأمم المتحدة خلال الجزء الاكبر من النصف الثاني للقرن العشرين . وقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية منذ ولادتها عن معارضتها الشديدة لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا وأكدت ، المرة تلو الاخرى على التزامها بالقضاء التام على سياسات التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

وإذ نشارف بداية التسعينات ، ستتيح الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري فرصة جيدة للتبشير بعالم خال من الفصل العنصري في العقد الجديد . وجمهورية إيران الإسلامية ، اعترافا منها بأهمية ذلك ، ستشارك في المداولات على أعلى مستوى .

لقد أعربنا عن قلقنا العميق إزاء التناقض القائم بين تأييد المجتمع الدولي الساحق لاتخاذ اجراءات ضد الفصل العنصري والسياسة التي تنتهجها حفنة من البلدان التي تواصل تعاونها التقني والاقتصادي والنووي مع جنوب افريقيا . وقد تجلت النتيجة النهائية لهذا التناقض في ادامة الفصل العنصري . ومن السخرية بالفعل أن الذين يقيمون علاقة وثيقة مع نظام الفصل العنصري ويمدون يد العون له لايترددون عادة في ادانة الفصل العنصري . وهذا دليل آخر على أن سياسات الفصل العنصري والعنصرية تمثل أبشع انتهاك وجريمة ضد الانسانية ، ونتيجة للادراك العالمي لهذه الحقيقة فإن نظرة جميع أعضاء المنظمة إلى الفصل العنصري تتشابه بشكل أو بآخر .

لقد ساعد التعاون في مجال التكنولوجيا النووية القائم بين الولايات المتحدة والنظام الصهيوني وجنوب افريقيا والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الولايات المتحدة

وبعض بلدان أوروبا الغربية في جنوب افريقيا على ادامة سياسات العنصرية والقمع التي تنتهجها جنوب افريقيا . ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2) ، أجرى نظام بريتوريا مؤخرا تجربة ناجحة على قذيفة من طراز معدل من قذيفة يمتلكها النظام الصهيوني ويمكن استخدامها في توصيل الرؤوس الحربية النووية عبر مسافة ١ ٠٠٠ كيلومتر . وبالاضافة إلى ذلك ، أدى التعاون الوثيق فيما بين النظام الصهيوني والنظام العنصري إلى زيادة قدرة بريتوريا بما مكنها من اطلاق تابع صناعي في مدار منخفض . وقد أسهم هذا التعاون مع نظام الفصل العنصري والمساعدة المقدمة له في استمرار بقاء هذا النظام على الرغم من ادانته المتكررة من جانب كل دولة عضو . ففي كل عام ، منذ عدة عقود ، ظلت تلقى في الجمعية العامة الخطب البليغة التي تدين طبيعة الفصل العنصري وأعماله الشائنة ، وتعتمد القرارات العديدة بهذا الشأن . وكان من الممكن أن تنفذ هذه القرارات بفعالية أكبر لو أن مؤيدي الفصل العنصري المتيمين به احترموا تلك القرارات .

وينطبق الشيء نفسه على النظام الصهيوني أيضا ، وهو نظام يتلقى الدعم الاقتصادي والمالي والعسكري والتقني الواسع من الولايات المتحدة وبعض البلدان الاخرى . فقد واصل النظام الصهيوني ، بتشجيع أيضا من هذا الدعم ، احتلاله لفلسطين وقمعه الكفاح الفلسطيني طوال أكثر من أربعة عقود . وقد تزايدت أعماله الوحشية منذ بداية الانتفاضة . إن الصهيونية والعنصرية هما الوجهان البشعان لنفس الجريمة ضد الانسانية ، ولذلك ، ينبغي لجميع البلدان المناهضة للفصل العنصري أن تعامل هذين النظامين - الموجودين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة - بنفس الطريقة .

وقد لاحظ مؤتمر القمة التاسع لحركة بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، التشابه بين تدابير القمع ، التي من قبيل سياستي "القبضة الحديدية" و "الملاحقة الساخنة" اللتين يمارسهما النظامان ضد شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ودول خط المواجهة وضد شعب فلسطين وجنوب لبنان والاراضي العربية الاخرى التي يحتلها النظام الصهيوني .

منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، شهد المجتمع الدولي بعض التطورات في عملية استقلال ناميبيا. ومع أننا نأمل مخلصين أن يتمكن شعب ناميبيا ، الذي عانى

معاناة ضخمة ، من التمتع بالحرية والاستقلال ، فإننا نحذر المجتمع الدولي من التغاضي عن سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا إلى أن يتحقق استئصال هذا النظام بالكامل . إن سياسات الفصل العنصري لا يمكن اصلاحها على الاطلاق . وهذا ما يجعلنا نصر دائما على أن تأييد الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا والشعب الناميبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بالاضافة الى ممارسة المجتمع الدولي لضغط فعال على نظام بريتوريا ومؤيديه ، يشكل الوسيلة الوحيدة لتخليص العالم من جذور هذه المشكلة ، التي تؤرق مضجع وضمير كل انسان .

إن الحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا تتطلب من المجتمع الدولي أن يعزز مصداقيته بفرض جزاءات اقتصادية وعسكرية شاملة ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، على نظام الفصل العنصري ، وأن يقيم جهازا فعالا لتنفيذها ، كيما يمكن وضع حد للسياسات التعويقية التي تتبعها بعض البلدان الغربية . ونحن على قناعة بأن التنفيذ الصارم للجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا يعد عنصرا لا غنى عنه من أجل استئصال الفصل العنصري من جنوب افريقيا .

لقد حظرت جمهورية ايران الاسلامية منذ انتصار الثورة الاسلامية ، تعبيرا عـن معارضتها العملية لنظام الفصل العنصري الشائن واللاانساني في جنوب افريقيـا ، وامتثالا لقرارات الجمعية العامة بشأن حظر توريد النفط الى جنوب افريقيا امـداد جنوب افريقيا بالنفط والمنتجات النفطية . وفي هذا الصدد ، تعاونت جمهورية ايـران الاسلامية تعاونا وثيقا مع الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجـات النفطية الى جنوب افريقيا ، من أجل تعزيز آلية إنفاذ الحظر المفروض على جنـوب افريقيا . وقد تجلت نتيجة تعاوننا مع الفريق الحكومي الدولي في تقرير الفريـق الوارد في الوثيقة A/44/44 ، التي عممت هنا وتولى عرضها بالأمس رئيس ذلك الفريـق بالانابة .

ومن الجهود الاخرى التي بذلناها في هذا الصدد تصديق برلمان جمهورية ايـران الاسلامية على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وقـد أودعت وثيقة التصديق على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٢ كانـون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

وختاما ، يود وفدي أن يقول مرة أخرى لكل المناضلين الثوريين ، ومن بينهـم المجاهدون الاسلاميون الذين يكافحون سياسات الفصل العنصري ، إن بوسعهم أن يطمئنـوا إلى الدعم الكامل لجمهورية ايران الاسلامية . فهي تضع تحت تصرف دول خط المواجهـة وشعب الجنوب الافريقي كل قدراتها والخبرة التي اكتسبتها في غمار الدفاع المقدس عـن الوطن ضد المعتدي الأجنبي طيلة ثماني سنوات .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تجد الجمعيـة العامة لزاما عليها مرة أخرى هذا العام أن تناقش سياسة الفصل العنصري التي تتبعهـا حكومة جنوب افريقيا . وهي ستفعل ذلك مرتين : أولا ، في إطار الدورة العادية حيـث تدور مناقشاتنا الحالية ؛ ثم مرة أخرى في الدورة الاستثنائية التي ستعقد في الفتـرة من ١٢ الى ١٤ كانون الاول/ديسمبر والتي ستكرس بصورة كاملة لهذه المسألة .

وفي تلك الدورة الاستثنائية ستعرض الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية بالتفصيل أشكال إدانتها للفصل العنصري والاعمال التي قامت بها من أجل الإسهام في القضاء على هذا النظام التمييزي . ولكن اسمحوا لي الآن أن أذكّر ببعض المبادئ التي توجه سياستنا في هذا المجال .

لقد أعربت الدول الاثنتا عشرة مرارا وتكرارا عن رفضها لنظام الفصل العنصري البغيض واللاخلاقي . وأكدت دوما ادانتها للفصل العنصري بكل أشكاله ومظاهره وطالبت بقوة بالقضاء الفوري والكامل عليه .

فما هو الفصل العنصري إن لم يكن شكلا لنظام مؤسسي يقوم على عنصرية الدولة ، نظام ولّد الكراهية والعنف وحرم أغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟ إنه انتهاك صارخ للحقوق الاساسية للإنسان المكرسة في ميثاق الامم المتحدة والواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

وإن يكن الفصل العنصري موجودا في جنوب افريقيا في الوقت الراهن فما ذلك إلا نتيجة لتطبيق التدابير التمييزية التي اتخذتها حكومة بريتوريا إزاء الاغلبية العظمى للسكان .

وموقف الدول الاثنتي عشرة في هذا الصدد معروف تماما . وسأذكّر باختصار بمعالمه الرئيسية .

إن الدول الاثنتي عشرة تدعو جنوب افريقيا الى رفع حالة الطوارئ وإنهاء سياستها القمعية . وهي تطالب مرة أخرى بالافراج الفوري وغير المشروط عن كل السجناء السياسيين ، ولاسيما نيلسون مانديلا . كما تطالب الدول الاثنتا عشرة برفع القيود المفروضة على المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وخاصة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

وقد لاحظت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء بقلق بالغ بدء نفاذ قانون الكشف عن التمويل الخارجي ، في ١٨ آب/اغسطس ١٩٨٩ . وتنتهج الدول الاثنتا عشرة في الواقع سياسة تستهدف تشجيع التغيير في جنوب افريقيا وتكفل القضاء النهائي على الفصل العنصري بوسائل سلمية . وقد ترجمت هذه السياسة من خلال تنفيذ برامج تدريب إيجابية ترمي الى مساعدة ضحايا نظام الفصل العنصري من السكان ، على صعيد المجموعة الاوروبية ككل والصعيد الثنائي سواء بسواء .

وتلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن سلطات بريتوريا لم تعتمد حتى الآن التدابير اللازمة للتشجيع على إجراء حوار وطني حقيقي . ومازالت الاصلاحات التي نفذتها حتى الآن حكومة جنوب افريقيا غير كافية الى حد بعيد .

فالمفاوضات التي يشترك فيها الممثلون الحقيقيون لكل فئات سكان جنوب افريقيا هي وحدها التي يمكن أن تفضي الى إحلال السلم والرخاء في جنوب افريقيا لتغدو حرة وديمقراطية وموحدة خالية من التمييز العنصري .

وفي الوقت نفسه ، تابعت الدول الاثنتا عشرة بانتباه المبادرات التي قامت بها حكومة جنوب افريقيا مؤخرا ، وهي تلاحظ باهتمام عزمها على إجراء اصلاحات .

كما أخذت الدول الاثنتا عشرة علما مع الارتياح بالافراج عن ثمانية سجناء سياسيين من بينهم والتر سيسولو . وهذا الافراج يجعل من استمرار حبس معتقلين سياسيين آخرين وخاصة نيلسون مانديلا أمرا لا يتفق مع مجرى الاحداث .

وترى الدول الاثنتا عشرة ، إذ تلوح بوادر تغييرات هامة في جنوب افريقيا ، أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى مواصلة الضغط على حكومة جنوب افريقيا كيما تمضي بحزم على طريق الحوار مع ممثلي الاغلبية السوداء .

ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، انتهجنا سياسة نشطة . وخلال الدورة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري ، سأتناول بمزيد من التفصيل الجهود التي بذلتها المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء في هذا الشأن .

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن الاهمية التي تعلقها الدول الاثنتا عشرة على عقد هذه الدورة الاستثنائية التي ننتظر منها أن تسهم إسهاما إيجابيا في البحث عن حلول تحظى بتوافق الآراء بغية إنهاء الفصل العنصري .

إن الهدف الذي نتوخاه ، والذي نشارك فيه مجتمع الامم بأسره ، هو القضاء على هذا النظام الذي لا يطاق والإسهام في تمتع كل مواطني جنوب افريقيا بالحرية والعدالة .

السيد أكامبو (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دوّن الفصل العنصري في تاريخ البشرية على أنه أبشع نظام مؤسس يقف في طريق نضال الانسان الدائب من أجل الحرية والكرامة .

لقد ذكرت رئيسة جمهورية الفلبين فخامة السيدة كورازون س . اكينو في بيانها أمام هذه الجمعية منذ ثلاث سنوات ، إن قضية الفصل العنصري في جنوب افريقيا قضية أخلاقية كبرى تواجه المنظمة .

إن الامم المتحدة تمثل الشعوب ، وتمثل السلم والحرية وكرامة الجنس البشري والاخاء الانساني وعلى الطرف الآخر يقف الفصل العنصري على النقيض مما تمثله الامم المتحدة . وتعد تهيئة البيئة السياسية والاجتماعية التي تيسر القضاء على هذا النظام اللاإنساني محكا أساسيا لارادة هذه الهيئة الدولية وقدرتها على تحقيق الهدف الرئيسي لوجودها .

إن رياح التغيير تهب في كل مكان . وقد ذكر المتكلمون في البيانات التي أدلوا بها ابان المناقشة العامة في بداية هذه الدورة ان الحالة السياسية الدولية تدخل مرحلة تتسم بتخفيف حدة التوتر والتركيز على الحوار والتوفيق والتعاون . وها نحن نشهد ايجاد حلول ممكنة لخلافات وصراعات كانت تبدو مستعصية الحل ، وتسبب معاناة لملايين البشر في مناطق مختلفة .

وفي جنوب افريقيا ، أدى التحول الايجابي للاحداث ، خاصة في ناميبيا ، الى توقع حدوث تطورات ايجابية داخل جنوب افريقيا . فقد سمح بالمظاهرات والمسيرات السلمية ، واطلق سراح بعض السجناء السياسيين ، وفتحت مدينة جوهانسبرغ مناطق الترويح فيها للجميع وألغت التمييز العنصري في الحافلات العامة . والفلبين ترقب هذه الاحداث الاخيرة وتعتبرها خطوات في الاتجاه الصحيح .

إلا أن الفلبين وبلدان اخرى عديدة تدرك أيضا الحقيقة الاهم وهي أن الفصل العنصري بكل مظاهره الاساسية باق على ما هو عليه دون تغيير ، فمازالت الغالبية السوداء محرومة من ممارسة حقوقها السياسية ممارسة حقيقية . وقد استبعدت من

انتخابات البرلمان ذي المجالس التشريعية الثلاثة القائم على أساس التمييز العنصري . ومازال مكانها هو البانتوستانات ، أي معسكرات التجميع التي أعلن النظام العنصري ، بلا خجل أو حياء ، أنها دويلات مستقلة . ولاتزال حالة الطوارئ سارية ، كما أن محاكمات المعارضين السياسيين واصدار أحكام الاعدام عليهم مستمرة . ومازال نشاط المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لاذانيا وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري محظورا . والاطفال السود يتلقون تعليما أدنى درجة .

لقد وعدت القيادة الجديدة في بريتوريا بإجراء اصلاحات - مخططات عظيمة جديدة لشعب جنوب افريقيا . ومع ذلك ، لم تستمع بعد الى اعلان صادق عن القضاء السريع على الفصل العنصري وكل مظاهره الشريرة . وليس هناك من اجراءات تبين ان شعب جنوب افريقيا ستتاح له الفرصة قريبا للاستمتاع بالحرية والمساواة وحقه في تقرير مصيره .

لقد ذكر السيد ف . و . دي كلارك الرئيس المنتخب حديثا لجنوب افريقيا في خطاب تنصيبه ، عندما دعا الى المؤازرة والتعاون .

"كان مما عرقل التقدم خلال سنوات طويلة ، الافتقار الى التعاون ، ووجود الشك والارتياب" .

ونحن نرد على ذلك بقولنا إن عدم التعاون والشك والارتياب - ليس من جانب سكان جنوب افريقيا السود فحسب بل أيضا من قبل أعضاء المجتمع الدولي - كلها أمور أوجدها مرتكبوا الفصل العنصري أنفسهم .

ولست بحاجة لأن أسترسل في سرد فظائع الفصل العنصري العديدة لكي أبرهن على رأينا هذا . فقد استمعنا الى ما فيه الكفاية خلال أكثر من أربعة عقود من المناقشات الخاصة بهذه القضية في الجمعية العامة .

لقد أتقنت جنوب افريقيا فن تقديم الوعود البراقة ، خاصة عندما تكون واقعة تحت ضغط كما هي اليوم . فهل نسينا ما أعلنته سلطات جنوب افريقيا مرارا وتكرارا عن الغاء قوانين تصاريح المرور ، ثم تبين أن هذا الالغاء لا ينطبق على سكان البانتوستانات ، أو هل ننسى حالة الطوارئ التي رفعت عندما كانت جنوب افريقيا تتفاوض مع المصارف الدولية في عام ١٩٨٦ ، ثم أعيد فرضها ثانية بعد ذلك ببضعة شهور فقط ؟

اذا كان قادة ذلك البلد يريدون منا أن نصدق أن رياح التغيير وصلت الى جنوب افريقيا أخيرا كما يعلن ذلك مؤيدوهم والمهللون لهم ، فعلى هؤلاء القادة ان يقدموا لنا الدليل على ذلك بالافعال والاعمال المحددة لا بالكلمات والوعود - فالاصلاحات السطحية غير مقبولة لسبب بسيط ، هو أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، والمطلوب هو ازالته بالكامل ولا شيء دون ذلك .

مادامت بريتوريا تتمسك بالفصل العنصري وترغب عن تهيئة مناخ يؤدي إلى اجراء مفاوضات حقيقية مع الزعماء الحقيقيين للشعب الاسود المقهور ، ينبغي الا يخفف المجتمع الدولي من الجزاءات الحالية .

وتحث الفلبين ، كعضو في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، سائر الدول على تأييد توصيات اللجنة الواردة في تقريرها ، ولاسيما التوصية بأن يفرض مجلس الامن جزاءات شاملة والزامية .

وقد قيل أن العقوبات الشاملة تضر بضحايا الفصل العنصري أكثر مما تضر بمن يمارسون الفصل العنصري . وهذا صوت مزيف يدّعي حب الخير للإنسان ، إذ يضع الرفاهية والمنفعة المادية فوق كرامة الإنسان وحقوق الإنسان . لقد أقر ضحايا الفصل العنصري أنفسهم منذ أمد بعيد بأن الجزاءات هي العقاقير المرة التي لا مفر من تجرعها لوضع حد للآلام المتواصلة التي ينزلها بهم نظام الفصل العنصري .

وذكر التقرير المتعلق بالجزاءات الذي أعدته لجنة وزراء خارجية الكومنولث بشأن الجنوب الافريقي أنه لو أن الجزاءات فرضت في عام ١٩٦٠ بعد مذبحة شاربفيل لاستؤصلت شأفة الفصل العنصري الآن . ولو أن الجزاءات فرضت في عام ١٩٧٦ بعد مذبحة سويتو ، لانتهت زعزعة الاستقرار .

وفي هذا الصدد ، تلاحظ الفلبين مع القلق البالغ التقرير الخاص بزيادة تجارة بعض البلدان مع جنوب افريقيا ، مما يقوض فعالية الجزاءات التي فرضت على نظام بريتوريا . ومما لا شك فيه أن هذه الممارسة تعرقل الجهد الدولي الرامي إلى دفع جنوب افريقيا إلى طاولة المفاوضات . وثمة حاجة ملحة لأن نحشد جميعا الارادة السياسية القوية حتى نطبق القول على العمل* .

وكعضو أساسي في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، أيدت الفلبين المجتمع الدولي في معارضته القوية للفصل العنصري . وليس للفلبين أي علاقات مع بريتوريا ، وهي تؤيد كل المبادرات المناهضة لسياسة جنوب افريقيا ، وتفرض جزاءات على ذلك البلد .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

واليوم ، أؤكد مرة أخرى دعم الغلبين ، حكومة وشعبا ، لكفاح شعب جنوب افريقيا - من السود ، والملونين ، والبيض ذوي البصيرة - في سبيل السلم وتحقيق العدالة والمساواة في وطنهم .

واسمحوا لي أن أنهي بياني بأن أقتبس من أقوال الاسقف ديزموند توتو ، كلمات تشد الانتباه إلى جوهر انسانيتنا المشتركة :

"يؤمن الافريقيون بشيء يتعذر ترجمته إلى الانكليزية . هذا الشيء نسميه اوبنتو بوتو . ومعناه جوهر الإنسان . وتعرفون متى يكون هذا الجوهر حاضرا ومتى يكون غائبا . وهو يعبر عن الشفقة والنبل والكرم وايثار الآخرين على النفس لكونهم ضعفاء معرّضين للخطر . ويشمل التعاطف وقوة الشكيمة . ويسلم بأن انسانية الافريقيين تتصل اتصالا لا تنفصم عراه بإنسانيتكم ، لاننا لن نستطيع أن ننعم بالانسانية إلا سويا" .

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن عملية استقلال ناميبيا الجارية حاليا ، والحماس الذي اقترن بوصول السيد ف. و. دي كليرك إلى رئاسة جنوب افريقيا ، تجعل من المناقشة حول سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في هذا الوقت اجراء تأتي في أوانه تماما . لقد بذل ذلك النظام وبعض أصدقائه في الغرب جهدا كبيرا لحمل المجتمع الدولي على الاعتقاد بأن هذين التطورين يمثلان تغييرا جوهريا في السياسة التي يتبعها ذلك النظام . وهم يريدون أن يعتقد العالم بأن تحقيق استقلال ناميبيا دليل على استعداد جنوب افريقيا لإنهاء عصر الاستعمار في ذلك الإقليم . وبالمثل فإن تغيير الحرس في بريتوريا من ب. و. بوتا إلى ف. و. دي كليرك يجري تصويره على أنه عهد جديد يبشر ببداية النهاية للفصل العنصري .

ويقولون إنه بسبب ذلك ينبغي مكافأة النظام بتخفيف الجزاءات والضغوط الاخرى ، أو على الاقل بالاحجام عن تعزيزها أو فرض جزاءات جديدة .

ويتغاضى أصدقاء بريتوريا عن مواصلة ذلك النظام انتهاكاته لقرار مجلس الامـــن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة التسوية ، ناهيك عن عشر سنوات من التسويف والمماطلة . وهـــم لا يولون أيضا أي اهتمام للضغوط التي يمارسها المجتمع الدولي ، وخاصة الامم المتحـدة ، لاجبار جنوب افريقيا على منح الاستقلال لناميبيا . وهم يتجاهلون ما حدث في كويتـــو كانافالي .

صحيح أن ف. و. دي كليرك - كما فعل أسلافه كلما شعروا بالضغط - أشار بعـــض الضجيج حول الحاجة إلى التغيير ، ولكنه حتى الآن لم يذكر شيئا يمكن تصويره على أنـه دليل على وجود رغبة حقيقية للشروع في تغيير جذري . فهو لم يذكر شيئا عن إلغـــاء قانون تسجيل السكان ، وقانون الاراضي ، وقانون مناطق التجمعات ، وقانون تعليـــم البانتو ، والبرلمان ثلاثي المجالس ، والبانتوستانات ، وكلها تشكل أعمدة لنظـــام الفصل العنصري . والحق أن الكثيرين يفسرون ما قاله حتى الآن عن حقوق المجموعـــات والمشاركة في السلطة على أنها رغبة في تجديد الفصل العنصري وتحديثه . ولا شيء مـــن هذا يثير دهشة الذين يتذكرونه باعتباره رجل بريتوريا المسؤول عن الفصل العنصري في التعليم . فهم يرون أن صورته الجديدة لا تتفق مع سمعة الرجل الذي قمع بقسوة مقاطعة الطلاب للفصل العنصري في التعليم أثناء انتفاضة سويتو في عام ١٩٧٦ ، واستمر فـــي اضطهادهم حتى العام الماضي .

كما يتجاهل أصدقاء الفصل العنصري الأزمة الداخلية التي يتعرض لها ذلك النظام نتيجة للضغوط الداخلية . وقد شهدنا في العام الماضي معارضة منسقة وتحديا منظما للفصل العنصري من جانب أغلبية الشعب في جنوب افريقيا . وعن طريق حركات التحرر الوطني والاتحادات النقابية والمنظمات الجماهيرية والكنائس المناهضة للفصل العنصري سجل شعب جنوب افريقيا احتجاجه بمختلف الأشكال والاعمال وأكد رفضه لنظام الفصل العنصري البغيض ، فقامت المظاهرات الجماهيرية في مختلف مدن جنوب افريقيا ، وأضرب العمال عن العمل وأضرب المحتجزون عن الطعام أياما عديدة ، بل وتوقف التلاميذ عن الذهاب الى المدارس . وقاطعت الأغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا الانتخابات البلدية التي أجراها نظام بريتوريا بسبب طبيعتها العنصرية .

وتود تنزانيا أن تحيي شعب جنوب افريقيا الذي يشن هذه المقاومة الباسلة ضد جميع القوانين الظالمة في ظل الفصل العنصري . وكانت هذه المقاومة الداخلية من جانب الشعب المقهور في جنوب افريقيا ومختلف أشكال الضغط التي مارسها المجتمع الدولي هي التي ألزمت نظام جنوب افريقيا بإبداء قدر من التسامح في الشهور الأخيرة . واذا كانت الحكومة قد سمحت بالمظاهرات التي نظمها السود دون أن يتعرض قادتها والمشتركون فيها للضرب بالسياط أو باطلاق الغازات عليهم من جانب الشرطة العنصرية ، واذا كان قد أطلق سراح والتر سيسولو وسبعة من زملائه بدون قيد أو شرط ، فإن ذلك لا يرجع الى انسانية النظام أو كرمه .

وعلى أي حال فإن هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون اجراءات شكلية ، فهي ليست التغيير الأساسي الذي تطلبه أغلبية الشعب في جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بأسره ، ألا وهو استئصال نظام الفصل العنصري من جذوره والتحرك نحو جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية غير العنصرية . لقد زج بوالتر سيسولو وزملائه ظلما في السجون العنصرية لمعارضتهم للفصل العنصري . والضجة التي صاحبت الافراج عنهم بعد مرور ٢٦ عاما تتجاهل أن الفصل العنصري مازال قائما بل وقد ازداد استبدادا . وسواء كان هؤلاء الأبناء البواسل لجنوب افريقيا داخل السجن أو خارجه فإنهم مازالوا أسرى الفصل العنصري . وحتى ما يسمى بعمليات الافراج لا تتم إلا تبعا لهوى القيادة في جنوب

افريقيا . ومن المحزن أن نلسون مانديلا السجين الشهير والزعيم المعترف به عالميا لشعب جنوب افريقيا مازالت حريته رهينة "الامن" النظام العنصري . ونحن نكرر دعوتنا الى اطلاق سراح نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين من السجون العنصرية على الفور ودون قيد أو شرط .

ويجب على نظام بريتوريا أن يتخذ خطوات جدية للتوصل الى تسوية تفاوضية في جنوب افريقيا . وقد حددت منظمة الوحدة الافريقية في اعلان هراري الذي اعتمدته اللجنة المخصصة في آب/اغسطس ١٩٨٩ الشروط الضرورية لهذه المفاوضات ، واقرها مؤتمر القمة التاسع لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في ايلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

ويجب أن يكون الهدف الذي يسعى اليه نظام بريتوريا هو الشروع في حوار حقيقي مع القادة الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا . وينبغي أن يستعد نظام بريتوريا لهذه المفاوضات باتخاذ خطوات لتهيئة المناخ المؤدي اليها ، وان تشمل هذه الخطوات رفع حالة الطوارئ ، والافراج دون قيد أو شرط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وجميع الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية الاخرى المناهضة للفصل العنصري ، ووقف جميع "الاغتيالات القضائية" والسماح بعودة جميع المنفيين واللاجئين السياسيين دون عقبات ودون قيد أو شرط . وتود تنزانيا أن تؤكد أن هذه التدابير هي في سلطة نظام بريتوريا ، وأن التحرك نحو تنفيذها سيكون مؤشرا على صدق رغبة النظام في التغيير .

يقول حلفاء بريتوريا انه مادام النظام قد اضطر الى انهاء غزوه واحتلاله لانغولا في العام الماضي فقد نجت المنطقة من أعمال العدوان السافرة وأعمال زعزعة الاستقرار ضد بلدان خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة . ولكن ليس هناك دليل بعد على أن جنوب افريقيا تخلت عن مطامع الهيمنة على المنطقة . فهي مازالت تشن الحروب بالوكالة في موزامبيق وانغولا عن طريق تأييدها لعصابات المقاومة الوطنية في موزامبيق وعصابات اليونيتا في انغولا . وقد حذر فريق المراقبين التابع للكومنولث

من أن هناك دلائل على تخطيطات مماثلة بالنسبة لناميبيا عندما تحرز الاستقلال . ومن ثم فإن بريتوريا لم تتخل عما تسميه "الاستراتيجية الشاملة" التي تهدف من ورائها الى اضعاف ثم تدمير الكيان الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي للبلدان المجاورة بحيث تبقى معتمدة على جنوب افريقيا .

وتحيي تنزانيا كلا من أنغولا وموزامبيق في نضالهما للحفاظ على استقلالهما وعلى سلامة أراضيهما . ونحن نؤيد جهودهما من أجل السلم والمصالحة ، ونحث المجتمع الدولي على أن يؤيد بكل وسيلة ممكنة دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى في سعيها لتعزيز اقتصادها وتحقيق الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي حتى يقل اعتمادها على جنوب افريقيا . وفي اعتقادنا أن مؤتمر التنمية والتعاون في الجنوب الافريقي أداة مناسبة لتحقيق هذه الاهداف .

وقد أصبح من الجلي الآن للجميع فيما عدا حلفاء الفصل العنصري أن الجزاءات أحدثت أثرها على جنوب افريقيا ولاسيما على اقتصادها . فقد ثبت أن هذا الاقتصاد تأثر بالجزاءات بدرجة محسوسة . وهذا هو المطلوب من الضغط على النظام لاحداث تغييرات سياسية أساسية . وقد أورد الامين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/44/555 المؤرخة في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ملاحظات هامة في هذا الصدد كما يتبين من الاقتباس التالي :

"يعتمد اقتصاد جنوب افريقيا اعتمادا كبيرا على العالم الخارجي . فقد مثلت التجارة الخارجية لهذا البلد ، في المتوسط ، ما يزيد على ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في الثمانينات ، ونظرا الى أن تدفقات رأس المال الاجنبي الى جنوب افريقيا ، في شكل استثمارات أو قروض ، هي أساسية بالنسبة لنموه الاقتصادي ، فإن احتمالات الضغوط المفروضة من الخارج على اقتصاد هذا البلد كبيرة . وقد تم اتخاذ عدد من التدابير التقييدية ضد جنوب افريقيا تمس كلا من تجارته الخارجية وتدفق رأس المال الاجنبي اليه ، كان لها أثر ملموس على الاقتصاد" . (A/44/555 ، الفقرة ٣)

ومضى الامين العام قائلا إنه بسبب ندرة رؤوس الاموال الاجنبية و "سحب الاستثمارات الداخلية" زادت الحالة الاقتصادية في جنوب افريقيا - تفاقما نتيجة لزيادة الموارد المالية التي خصصها النظام للدفاع وللمحافظة على القانون والنظام ، وجاء في التقرير أن الجزاءات أحدثت أثرها في مجالات أخرى أيضا ، وأورد اقتباسا من رئيس ذلك النظام اعترف به في عام ١٩٨٦ بأن الحظر النفطي الزم الحكومة بانفاق ٢٢ بليون راند لاستيراد النفط خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ زيادة عما كان سيدفعه بدون الحظر . ويوضح التقرير أيضا أن مكتب بحوث الشحن البحري يقدر تكلفة الحظر النفطي على جنوب افريقيا بما يقرب من ٢ بليون دولار سنويا .

إن الجزاءات تثبت فعاليتها . وكل التغييرات الشكلية التي بدأها نظام بريتوريا قد أجبر عليها نتيجة للجزاءات التي فرضت عليه والتي احترمتها دول كثيرة ممثلة في هذه الجمعية العامة . وقد كان لهذه الجزاءات بأشكالها المختلفة نفس الهدف ، ألا وهو مماسة الضغط على بريتوريا لكي تلغي الفصل العنصري وتعمل صوب تحقيق الديمقراطية ، ولم يكن الهدف منها اطلاقا أن تكون عقابا . لقد بذلت دول كثيرة تضحيات كبرى بغرض الجزاءات ، وتود تنزانيا أن تشيد بكل هذه الدول على تضحياتها تلك وعلى تعبيرها عن التضامن مع شعب جنوب افريقيا المقهور .

غير أنه مما يؤلمنا أن بلدانا قليلة لاتزال تدعم اقتصاد جنوب افريقيا في تحد للمطالبات الدولية بغرض الجزاءات . وكما يشير الأمين العام فإن

"البلدان الثلاثة الأولى ، التي تأتي في طليعة البلدان من حيث حجم استثماراتها في جنوب افريقيا هي : جمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية . وبالنسبة للسلع الرأسمالية والتكنولوجيا ، تعتبر هذه البلدان الثلاثة مع اليابان الجهات الرئيسية الاربع الموردة الى جنوب افريقيا ، إذ يبلغ ما تستورده منها جنوب افريقيا ٧٠ في المائة من مجموع وارداتها الوسيطة وواردتها من السلع الرأسمالية ، كما تبلغ مختلف اتفاقات نقل التكنولوجيا في عام ١٩٨٤ نسبة ٨٠ في المائة" . (A/44/555 ، الفقرة ٢٠)

ويشير التقرير كذلك إلى أن جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة مسؤولة معا عن أكثر من ٩٠ في المائة من الائتمانات المؤمّنة بصفة رسمية والتي بلغت ما يزيد على ٨ بلايين دولار أمريكي في عام ١٩٨٧ . ذلك هو المبلغ الذي انطوت عليه عملية إعادة الجدولة التي أعلن عنها منذ أسابيع قليلة والتي أدانتها حكومات كثيرة ، بما في ذلك حكومات دول الكمونولث في اجتماع قمتها الأخير المعقود في كوالالمبور بماليزيا .

ولايزال أهم الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على نظام بريتوريا حتى الآن هو حظر الأسلحة . ورغم أن هذا الحظر الزامي فإننا نشعر بالقلق لأن الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لاتزال تصل الى جنوب افريقيا ، كما أن اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) لم تتمكن من سد الثغرات . ولايزال المخالف الأكبر في هذا الصدد هو اسرائيل ، التي تواصل التعاون مع بريتوريا في الميدان النووي ، مما يجعل حجم الانتهاك أكبر . وأصبحت شيلي أيضا شريكا رئيسيا مع جنوب افريقيا في تجارة السلاح .

ولاتزال تنزانيا تعتقد أنه من أجل التوصل الى حل قائم على عدم العنف في جنوب افريقيا ينبغي للمجتمع الدولي أن يفرض جزاءات الزامية وشاملة على ذلك البلد . وإلى أن يتم اتخاذ هذا الاجراء ، ينبغي توسيع نطاق الجزاءات المفروضة حاليا على جنوب افريقيا وتشديد إحكامها وتكثيفها .

ونود أن نعرب عن تقديرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها الشامل الوارد في الوثيقة A/44/22 المؤرخة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . ونشيد اشادة خاصة برئيسها السيد اللواء يوسف غاربا لجهوده التي لا تكل في توجيه أعمال اللجنة .

واذ نقترب من العقد الأخير لهذا القرن - وهو عقد كرّسته الجمعية العامة للقضاء على الاستعمار - دعونا أيضا نحسم هذه الجريمة المنافية للانسانية ، وهي صورة حديثة للاستعباد لابد من استئصال شأفتها على الفور . لقد إلغى المجتمع الدولي الرق المؤسسي منذ ١٥٠ عاما مضت . ومنذ ٥٠ عاما حارب النازية وهزمها . والفصل العنصري هو الشكل الحديث للنازية ، ولابد من محاربته بنفس القوة والتصميم . ذلك هو الهدف من مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة في اطار هذا البند من جدول الأعمال . لذلك ، سيصوت وفد بلدي تأييدا لها كلها .

السيد مورتينسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم في المناقشة العامة بشأن البند ٢٨ من جدول الاعمال المتعلق بسياسات الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة : أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج فضلا عن الدانمرك .

لقد أعربت بلدان الشمال مرارا وتكرارا هنا في الامم المتحدة وفي محافل أخرى بشكل فردي وجماعي عن ادانتها القوية لسياسات الفصل العنصري البغيضة التي تمارسها جنوب افريقيا . ولابد من استئصال شأفة الفصل العنصري . وعلى المجتمع الدولي أن يوجه كل جهوده صوب هذه الغاية .

ومن أجل بلوغ هذه الغاية ، قدمت بلدان الشمال معا وبالاشتراك مع غيرها من الدول الاعضاء هذا العام مرة أخرى مشروع القرار بشأن العمل الدولي المتضافر للقضاء التام على الفصل العنصري . ونحن نعتمد على تأييد الجمعية العامة الواسع النطاق والمستمر لمشروع القرار هذا كوسيلة لتوجيه رسالة واضحة ولا لبس فيها الى جنوب افريقيا بأن الفصل العنصري مسألة لا يمكن أن يحتملها المجتمع الدولي .

إن الجوانب البغيضة العديدة للفصل العنصري معروفة تماما لهذه الجمعية العامة ، وهي تشمل التمييز المؤسسي ضد أغلبية السكان ، وفرض حكم الاقلية ، وخنق حرية التعبير السياسي للأغلبية وانكار حقوقها السياسية الاساسية . ونظام الفصل العنصري ، القائم على التفرقة العنصرية ، والتمييز والاستغلال ، والقمع ، يفرض معاناة ضخمة على أغلبية سكان جنوب افريقيا حتى يضمن للاقلية السيطرة السياسية والاقتصادية . ويمثل هذا المفهوم للتنمية المنفصلة على أساس عرقي انتهاكا للمقاصد الاساسية لميثاق منظمتنا . وهو مفهوم يتناقض مع مبدئي المساواة والعدالة اللذين تلتزم بهما بلدان الشمال التزاما راسخا ، كما انه يمثل إهانة لكل فرد إنساني بغض النظر عن عرقه ولونه .

وعلى الرغم من التطورات الايجابية الاخيرة فإن الحالة في جنوب افريقيا لاتزال مروعة وخطيرة . وأدى مد سريان حالة الطوارئ للسنة الثالثة على التوالي على نطاق

الوطن كله الى تقليل فرص إحداث تغيير سلمي نتيجة لخنق أصوات المعارضة ، واحتجاز وسجن الآلاف من الناس بما في ذلك النساء والأطفال دون محاكمة . ولايزال هناك حظر على المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وكذلك المنظمات السياسية الأخرى . ولايزال نيلسون مانديلا والكثيرون من السجناء السياسيين في غيابان السجون . كما أن عمليات اعدام السجناء السياسيين مستمرة دون هوادة . وتفرض الرقابة على الصحف ووسائط الاعلام مما يشكل انتهاكا للمبادئ الديمقراطية الأساسية . والاصلاحات التي أدخلت ضئيلة للغاية ومتأخرة جدا . وحتى الآن لا يوجد أي مؤشر واضح يدل على أن حكومة جنوب افريقيا مستعدة بالفعل لتفكيك حجر الزاوية لنظام الفصل العنصري .

وأودي القمع المستمر الذي تماسه حكومة جنوب افريقيا بحياة العديد من البشر وسبب الكثير من المعاناة . وبالاضافة الى ذلك ، لاتزال سياسات الفصل العنصري تشكل السبب الأساسي للعنف والمعاناة وزعزعة الاستقرار والاضطراب الاقتصادي في منطقة الجنوب الافريقي . وخلاصة القول إن الفصل العنصري يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

غير أن مقاومة القمع التي بلغت ذروتها في حملة التحدي الأخيرة أوضحت أن سلطات جنوب افريقيا تواجه تحديا قويا ، وأن حالة الطوارئ لم تنجح في خنق المعارضة خارج البرلمان والسخط السياسي والاحتجاج .

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بما حدث مؤخرا من إطلاق سراح ثمانية من السجناء السياسيين ، من بينهم وولتر سيسولو . وقد لاحظنا ايضا تخفيف القيود على الأنشطة السياسية للغالبية السوداء . ونأمل ان تتبع هذه الخطوات بإجراء آخر يؤدي الى خفض مستوى التوتر والى تغيير سلمي في جنوب افريقيا .

إلا اننا نلاحظ أن أيا من هذه التطورات ليس نهائيا او لا يمكن الرجوع فيه ، وان حكومة جنوب افريقيا في مناسبات عديدة سابقة قد أخلت بوعودها بشأن التغيير .

وتؤكد بلدان الشمال الأوروبي من جديد اقتناعها الراسخ بأن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ولكن ينبغي إلغاؤه تماما بالوسائل السلمية . وهذا لن يتحقق إلا إذا حل محل القمع والعنف حوار بناء يتجاوز اللون والسياسات والدين . ونحث حكومة جنوب افريقيا على ان تبدأ المفاوضات فورا وبدون شروط مسبقة مع الممثلين الحقيقيين لغالبية سكان جنوب افريقيا من أجل إقامة جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية وغير العرقية والموحدة .

بيد ان الحوار والوفاق الوطني لا يمكن تحقيقهما ما دامت حالة الطوارئ سارية ، وما دام الزعماء السود معتقلين او مسجونين والمنظمات المناهضة للفصل العنصري لا تزال محظورة . ولهذا نطالب حكومة جنوب افريقيا مرة أخرى بأن تلغي حالة الطوارئ ، وان تطلق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وان تلغي الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين والمنظمات السياسية الأخرى .

وتعتقد بلدان الشمال الأوروبي أن أفضل طريق لدفع حكومة جنوب افريقيا في هذا الاتجاه وتحقيق التغيير السلمي هو من خلال الإجراءات المشتركة والإجماعية من جانب المجتمع الدولي . وليس هناك شك في ان الجزاءات الاقتصادية الحالية ، رغم الإدعاءات الكثيرة بغير ذلك ، لها أثر خطير على اقتصاد جنوب افريقيا وقد أسهمت في عزلة نظام الأقلية البيضاء ومن ثم في تغيير تصرفات جنوب افريقيا . وتؤمن بلدان الشمال الأوروبي إيمانا راسخا بأن الضغط ينبغي ان يستمر ، لا كإجراء عقابي ، ولكن

كوسيلة للقضاء على الفصل العنصري بإجبار حكومة جنوب افريقيا على الجلوس على مائدة المفاوضات .

ولا تزال هناك حاجة لفرض جزاءات دولية فعالة على جنوب افريقيا .

وإلى حين قيام مجلس الامن بفرض جزاءات إلزامية شاملة ، اعتمدت بلدان الشمال الاوروبي برنامجها الخاص للعمل ضد الفصل العنصري ، والذي روجع أخيرا وعزز في عام ١٩٨٨ . ويتضمن البرنامج مقاطعة تجارية عامة وقيودا أخرى على العلاقات الإقتصادية والثقافية بين بلدان الشمال الاوروبي وجنوب افريقيا .

ووفقا لبرنامج العمل ، وسعت بلدان الشمال الاوروبي بطريقة ملموسة من تعاونها مع أعضاء مؤتمر التنسيق والتنمية للجنوب الافريقي من أجل مساعدة بلدان المنطقة على زيادة قوتها الاقتصادية وخفض اعتمادها على جنوب افريقيا . وبالمثل ، تسهم بلدان الشمال الاوروبي بشكل ملموس في التخفيف من معاناة ضحايا الفصل العنصري ودعم معارضي تلك السياسة .

وتتطلع بلدان الشمال الاوروبي الى مواجهة مسألة الفصل العنصري بعمق أكبر وتفصيل أكثر أثناء الدورة الاستثنائية المكرسة للفصل العنصري في الشهر المقبل . واننا نولي أهمية كبرى لتلك الدورة الاستثنائية ، حيث ستتاح الفرصة للمجتمع الدولي ليعرب عن رأيه الإجماعي بشأن القضاء الفعال على الفصل العنصري .

وبلدان الشمال الاوروبي مقتنعة بأن سياسة الفصل العنصري مقضي عليها بالفشل . وكلما طال حرمان حكومة جنوب افريقيا لغالبية مواطنيها من حق المشاركة في حكم بلدهم ، ظهرت مصاعب أكثر في طريق تحقيق التغيير بالوسائل السلمية . وينبغي ان يواصل المجتمع الدولي بذل كل جهد مكن من أجل الضغط على جنوب افريقيا لإنهاء ذلك النظام غير المقبول ومن أجل إقامة مجتمع تسوده الحرية والعدالة للجميع دون اي مزيد من التأخير .

السيد مؤمن (جزر القمر)(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لماذا تبغض البشرية وتكره الفصل العنصري الى هذا الحد ؟ ولماذا ينبذه ويدينه المجتمع الدولي

بأسره ؟ الإجابة على هذين السؤالين بسيطة ، فالفصل العنصري هو أشد أشكال التمييز العنصري منهجية ، ويمارسه نظام بريتوريا كسياسة رسمية مقننة ومؤسسية للعزل العنصري . انه مناف لقيم الإنسانية المتحضرة ، وهو نظام وضيع وبغيض . انه نظام تستخدمه الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا من أجل السيطرة على الغالبية السوداء وإذلالها . وهو نظام يتغذى بالكراهية والعنف والوحشية .

وانه لمما يدعو الى الأسف انه بعد ٤٠ سنة ، وبعد آلاف الخطب التي ألقيت من على هذه المنصة ، تشجب وتدين هذا النظام اللاإنساني وتطالب بإجراء دولي منسق لإنهائه ، لا يزال هذا النظام البغيض باقيا . ولذا يعلن وفد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية مرة أخرى ، تضامنه مع ضحايا المعاناة من شرور الفصل العنصري ، ومع من يكافحون من أجل القضاء عليه .

ولا يستطيع المجتمع الدولي ، ونحن على وشك الدخول في قرن جديد ، ان يقف مكتوف اليدين وان يسمح لهذه النظرية بالبقاء وملاحقتنا في القرن المقبل .

ورغم الإدانة العالمية ، بما في ذلك الإدانة التي توجه من على هذه المنصة سنة بعد أخرى ، طوال أربعة عقود استمرت حكومة جنوب افريقيا في رفضها حتى الآن اتخاذ خطوات محددة وملموسة لإنهاء الفصل العنصري . وفي السنوات الأخيرة رغم ذلك ، أجبر نظام جنوب افريقيا ، في مواجهة المقاومة الداخلية المتصاعدة والضغط الدولي المتنامي ، على ان يجري في عجالة كبيرة بعض الإصلاحات الشكلية ليجعل من نظام الفصل العنصري نظاما مقبولا . وبالطبع ، ينظر اولئك الذين يستفيدون حتى الآن من ذلك النظام الى هذه التغييرات على انها تنازلات أساسية ذات مغزى . ومن تلك التغييرات إلغاء قوانين تصاريح العبور السيئة السمعة ، وتعديل تشريع العزل في الأماكن العامة . ولكن هذه التغييرات ليست عميقة ولا أساسية . ولذا يراها الضحايا المقهورون للفصل العنصري على حقيقتها ، فإنها مجرد تغييرات شكلية وتكتيكية لتعزيز الفصل العنصري ونزع فتيل الازمة السياسية المتنامية في البلد .

لقد شهد عام ١٩٨٩ عددا من التطورات السياسية في بريتوريا . فقد حل السيد فردريك ويليم دي كلارك محل ب. و. بوتا رئيسا لجنوب افريقيا . واضطر النظام ، نتيجة للأحداث الداخلية والضغوط الدولية إلى أن يفرج عن المئات من المعتقلين السياسيين . كما أفرج أيضا عن بعض المعتقلين السياسيين البارزين ومن بينهم أحد كبار قادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، السيد والتر سيزولو . بيد أن جنوب افريقيا لا تزال تتحدى الضغوط الدولية للإفراج عن نلسون مانديلا الذي لا يزال يرزح في غياهب السجون .

وقد وعد السيد دي كلارك بإدخال التغييرات المطلوبة في جنوب افريقيا ، ويبدو لنا أنه لم يظهر حتى الآن سوى القلق على بقاء نظام الفصل العنصري ، لا الاهتمام بالانفصال بشكل رئيسي عن المفاهيم الأيديولوجية والسياسية للفصل العنصري . والسيد دي كلارك قد كرر بصورة تدعو إلى إحباط الكثيرين ، أن حزبه يرى أنه من الضروري أن تلغى "حقوق المجموعات" الحماية في ظل أي تنازل سياسي يقدم للأغلبية السوداء ، وذلك يعني بوضوح أنه لا يعتزم إطلاقا أن يستأصل نظام الفصل العنصري .

نود أن ننصح السيد دي كلارك قائلين بدلا من أن تستمر في سياسات العدوان العقيمة وما يسمى بالإصلاحات ، يجب أن تستفيد حكومتك من مناخ التغيير والإنفراج الجديد في العلاقات الدولية الذي حسن من أوضاع التعاون الدولي وعزز السعي إلى تسوية سلمية للصراعات الإقليمية ، وأن تعمل بجدية من أجل الإدماج الكامل للسود في الهياكل الاجتماعية والسياسية لبلدهم .

وعلى الرغم من أن العنصرية ظاهرة بشرية شائعة ، وأنها تمارس في مناطق مختلفة من العالم ، إلا أنه في جنوب افريقيا فقط يعتبر العرق هو أساس الحقوق السياسية . إن الفصل العنصري يتعارض والمفاهيم الأساسية لحرية الإنسان والمساواة . ومن هنا ، فإن هذا النظام لا يمكن إصلاحه بل ينبغي القضاء عليه .

إن عام ١٩٨٩ يجب أن يكون سنة اللاتسامح مع نظام الفصل العنصري . وقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يمارس قصارى ضغوطه على جنوب افريقيا حتى تضطر إلى استئصال

الفصل العنصري . فلم نعد نستطيع أن نحتمل أن يمتهن نظام بريتوريا كرامة إخواننا في جنوب افريقيا .

السيدة مير (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد بند واحد في جدول الاعمال السياسي الدولي تتعاطف معه جامايكا بشدة ، حكومة وشعبا ، مثل هذا البند المطروح على الجمعية العامة الآن وهو سياسة الفصل العنصري . واغتنم هذه الفرصة لاؤكد مرة ثانية إلتزامنا المستمر والعميق ببذل قصارى الجهود الوطنية والدولية الهادفة إلى استئصال هذا النظام العنصري اللاشرعي والإجرامي .

وفي هذا الوقت ، نشاطر مشاعر الإنجاز التي تحس بها العديد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة إذ تشهد بعض نتائج التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه على مدى سنوات طويلة والتي بدأت تؤتي ثمارها مؤخرا فيما يبدو . وهناك أمل في يوم جديد من الحرية والاستقلال يبزغ في هذه المنطقة . ومن أروع الصور التي نراها الآن صورة المئات والالاف من الناميبيين الذين يتوجهون إلى صناديق الانتخاب .

بيد أن الامل في حرية ناميبيا واستقلالها لن يتحقق كاملا طالما ظل مخيما على المنطقة شبح الفصل العنصري . وإلى أن يقوم مجتمع حر لا عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، يستند إلى حكم الاغلبية ، فإن مسألة مستقبل ناميبيا كدولة مستقلة سياسيا واقتصاديا ، واحتمالات إحلال السلم والامن وتحقيق التنمية في هذه المنطقة ، سوف تظل معرضة للخطر .

وفي واقع الامر ورغم التطورات الاخيرة ، فإن الحالة الداخلية في جنوب افريقيا لا تزال بالغة الخطورة . ولقد حظيت إعلانات رئيس جمهورية جنوب افريقيا الجديد ، السيد دي كليرك ، باهتمام وسائل الإعلام الدولية . ويرى البعض أن هذه التطورات تدلل إلى حد ما على رغبة ما في السعي إلى تهيئة مناخ سياسي جديد كخطوة على طريق التغيير . وثمة اهتمام في جنوب افريقيا بأن تصبح عضوا مقبولا في المجتمع الدولي وضرورة وأن تضع حدا لعزلتها الدولية المتزايدة وتدهور اقتصادها واستقطابها المتزايد . والتدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا ، والمتمثلة في الإفراج دون شرط

عن ثمانية من السجناء السياسيين ، بمن فيهم المناضل الكبير ضد الفصل العنصري والتر سيزولو ، والسماح بقدر أكبر من الانشطة السلمية السياسية من جانب الاغلبية السوداء ، قد أشارت بالضرورة تكهنات في بعض الدوائر عن التزام القيادة الجديدة في بريتوريا بالتغيير السلمي .

بيد أن حقائق الموقف القاسية تبدد هذه الافتراضات الساذجة بشأن التقدم في عملية تغيير حقيقي ، وعلى سبيل المثال ، ففي الاجتماع الاخير في كوالالمبور لرؤساء حكومات الكمنولث ، أقر المؤتمرون بوجود بعض التغييرات ، بيد أنهم لاحظوا أيضا أن حالة الطوارئ ما زالت سارية وأن المؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الوطني لعموم آزانيا والكثير من المنظمات السياسية الاخرى ما زالت محظورة ، وأن نيلسون مانديلا وسجناء سياسيين آخرين ما زالو في السجون كما أن أعدادا كبيرة لا تزال تتعرض للاعتقال ، وكذلك فإن الإعدام لما يسمى بالجرائم السياسية لم يتوقف بعد . وفضلا عن ذلك ، لم تتخذ بعد أية إجراءات توضح أن حكومة جنوب افريقيا الجديدة على استعداد لاستئصال الفصل العنصري ، وخاصة قانون مناطق التجمعات وقانون تسجيل السكان ، وسياسة البانتوستانات والاوطان ، ونظام التعليم المنفصل .

ومن ثم ، فإن جامايكا تشعر بقلق بالغ إذ ترى أن بريتوريا قد قررت أن تتحدى النداءات الموجهة من حركة عدم الانحياز ومؤتمرات قمة الكمنولث ، حيث أعلنت عن سياسات جديدة تستهدف دعم نظام الفصل العنصري السيء السمعة ، وخاصة اقتراح الرئيس دي كلارك بشأن حقوق المجموعات السكانية التي يكفلها الدستور وتحدد على أسس عرقية ، بما في ذلك حق البيض في نقض التشريعات التي قد يرون أنها تمثل تهديدا لهم ، وكذلك الحفاظ على المناطق المقصورة على البيض ونظام المدارس المنفصلة . وثمة أمر آخر يثير القلق وهو الخطر الذي تتعرض له الصحافة مؤخرا وهو خطر إغلاق جريدة "نيو نيشن" New Nation ، التي تعد أحد الاجهزة الرئيسية للتعبير عن رأي الاغلبية السوداء .

وإن من شأن تأييد هذه السياسات أن يحوّل ما يسمى بخطط الإصلاح لقيادة جنوب افريقيا ، التي كانت موضع الدعاية المكثفة ، إلى أضحوكة وأن يبدد أية أوهام عن التزام النظام الجديد المفترض بإجراء إصلاحات ذات قيمة .

ولهذا فإن جامايكا توافق على الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون هناك تكثيف فوري للضغط الدولي على جنوب افريقيا ، بما في ذلك تضييق خناق الجزاءات الاقتصادية والاستثمارية والمالية .

ليس هذا هو وقت النظر في أي تخفيف للجزاءات والضغوط المفروضة حاليا . فهذا العمل يجب أن ينتظر إلى أن يظهر الدليل على إحداث تغيير واضح لا رجعة فيه . وبصراحة تامة ، يتعين علينا أن نعترف بأن مثل هذا الدليل لم يظهر بعد .

وفي حال عدم توفر هذا الدليل نود ، بناء على ذلك ، أن نوصي الجمعية العامة بالتدابير التي يكمن فيها أكثر السبل غير العنيفة فعالية من حيث قدرتها على إرغام جنوب افريقيا على القدوم إلى طاولة المفاوضات والموافقة على إحداث التغيير السياسي الجوهري . وتضم هذه التدابير : ممارسة الضغط المالي على نظام بريتوريا باللجوء إلى توسيع نطاق الجزاءات المالية وتكثيفها ، كمطالبة جميع المصارف والمؤسسات المالية أن تفرض شروطا أكثر صرامة على تمويل التجارة اليومي ، وبالتحديد عن طريق تخفيض الحد الأقصى لمدد الائتمانات التجارية إلى ٩٠ يوما ، ودعوة الحكومات المعنية إلى جعل حصولها على ائتمانات تجارية أمرا عسيرا عن طريق "كشف" جنوب افريقيا لدى الوكالات الحكومية الرسمية فيما يتعلق بالائتمانات التجارية الرسمية والتأمين ؛ وتأييد المبادرة التي وضعتها لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقية والتي تقضي بتعزيز حظر السلاح ، ومواصلة متابعتها في الأمم المتحدة في إطار اللجنة التي انشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) .

وقد اقترح زعماء الكمنولث هذه التدابير الإضافية في اعتراف واضح بأهمية معاملات جنوب افريقيا مع المجتمع المالي الدولي ، والضعف المتزايد في اقتصاد جنوب افريقيا ، والاعتراف بأثر الجزاءات في التأثير على السياسات الحالية لنظام جنوب افريقيا . واعتقد أن من المتفق عليه عموما أن ما يمكن أن يراه المرء من علامات مشجعة إنما هي نتاج الضغوط الداخلية والخارجية على النظام العنصري .

ويعترف الآن أيضا أنه من بين جميع الضغوط التي تمارس على جنوب افريقيا من الخارج ، ربما يكون أكثرها ضررا على بريتوريا هو الإجراء الذي قامت به المصارف الغربية عندما أوقفت في عام ١٩٨٥ جميع القروض الجديدة وطالبت بتسديد حوالي ١٤ بليون دولار امريكي في شكل ديون قصيرة الأجل . وفي الوقت الذي كانت فيه جنوب افريقيا تسدد هذه الديون ، فإن تصدير هذا القدر الكبير من رأسمالها قد أدى إلى إحداث عجز في النمو الاقتصادي للبلاد . وإذا كان هناك حاجة إلى دليل ، فإن هذا الإجراء يمثل شهادة واضحة على فعالية الجزاءات الدولية الواضحة الهدف والمطبقة انتقائيا .

ولهذا فإن حكومتنا تشعر بالقلق العميق إذ تلحظ أنه على الرغم من نداءات المجتمع الدولي ، فإن المؤسسات المصرفية الدولية قد اتخذت خطوة متهورة بقرارها تخفيف الضغط المالي على جنوب افريقيا ، بالتفاوض على صفقة مع المصرف المركزي لجنوب افريقيا ، مما يسمح لجنوب افريقيا أن تسدد مبلغ ١,٥ بليون دولار امريكي بحلول كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وأن تحول مبلغ ٦,٥ بليون دولار امريكي إلى ائتمانات طويلة الأجل . ومن ثم فإن وفد بلادي يحدوه الأمل القوي في أن الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي ستؤدي إلى قيام المجتمع الدولي بعمل أقوى وأكثر تضافرا وإلحاحا بغية سد الفجوات القائمة ، وكذلك بفرض ضغط أقوى على جنوب افريقيا حتى تتخلى عن سياساتها المشينة .

إن حكومة بلدي لم تؤيد الجزاءات تأييدا عبثيا أو عشوائيا ، ولكننا فيما يتصل بجنوب افريقيا نعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد لفرض الضغط الدولي الفعال لإرغام بريتوريا على إزالة الفصل العنصري والتفاوض بشأن إحداث التغيير السلمي في ذلك البلد .

نحن لا نزال نشعر بالقلق أيضا لأن استمرار الفصل العنصري في جنوب افريقيا واستمرار تأييد العديد من الدوائر لنظام بريتوريا لا يفيدان إلا في توفير المصداقية

والتبرير لإدامة أساليب التفوق العنصري والتمييز العنصري في أجزاء أخرى من العالم . ولهذا يتوجب على المجتمع الدولي قاطبة أن يتخذ الخطوات اللازمة للإنهاء الفوري لهذا النظام البغيض وسياساته الخبيثة .

وأود أن اختتم بياني بأن أورد الملاحظات التي أدلى بها في هذه المناقشة زعيم افريقي بارز ، ألا وهو فخامة كانآن بانانا ، الرئيس السابق لزمبابوي والرئيس المشارك لفريق الشخصيات البارزة الذي أدار جلسات الاستماع العلنية بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا . فقد قال :

"لا يمكننا أن نقول متى سينتهي الفصل العنصري : ذلك متروك لشعب جنوب افريقيا . إن ما بإمكاننا أن نقوله هو أن مجتمع الأمم ، ممثلا هنا ، تقع عليه مسؤولية جماعية عن ضمان حصول شعب جنوب افريقيا المناضل على كل الدعم الذي نستطيع تقديمه . وهذا لا يتعلق بالقضاء على الفصل العنصري فحسب بل يتعلق أيضا بالتحديات التي تكمن وراء إزالة هذا النظام الإجرامي" .

(A/44/PV.47 ، ص ٢١)

إن وفد جامياكا يؤيد هذه المشاعر تأييد تاما .

السيدة ويلبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نركز انتباهنا على الجنوب الافريقي في وقت يتم فيه إحراز تقدم كبير في الجهود الرامية إلى تخليص تلك المنطقة من نظام الفصل العنصري البغيض . فلانتخابات التي تجرى الآن لا بد أن تكفل إنهاء الفصل العنصري في ناميبيا . وهذه ستكون خطوة كبيرة إلى الأمام ، ولكنها لا تعدو الخطوة الأولى على طريق الإزالة التامة للفصل العنصري .

لقد راقبت نيوزيلندا بعناية التطورات السياسية الحاصلة في جنوب افريقيا هذا العام - كتغيير الرئيس ، والإفراج عن بعض الزعماء المناهضين للفصل العنصري ، والجهود التي يبذلها الرئيس دي كليرك للدخول في حوار مع زعماء البلدان المجاورة ، والإصلاحات الرمزية . إن اطلاق سراح بعض السجناء هو أمر يدعو للترحيب بالطبع . ولكننا نريد أن نرى تغييرا جوهريا . إن نظام الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه . فهو ليس قابلا للإصلاح . ويجب القضاء عليه مرة واحدة وإلى الأبد .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تبعث قراءته على التشاؤم . وتظهر الأدلة على أن المعاملة السيئة لا تزال مستمرة . إن حكومة جنوب افريقيا ما برحت تتحدث عن الإصلاح . ولكن حالة الطوارئ قد تم تمديدها للسنة الرابعة على التوالي . ونظام التعليم المنفصل ، ومناطق الجماعات ، وقوانين تسجيل السكان ، لا تزال على حالها . ولا يزال ما يسمى بالبانتوستانات الأوطان قائما . كما لا يزال عدد كبير من مواطني جنوب افريقيا سجناء سياسيين في السجون .

ولقد شهدنا مؤخرا بهلع أيدي جماعات الاقتصاص وفرق الموت ملطخة بالدماء في اغتيال الناشط المناهض للفصل العنصري السيد ديفيد ويبستر . ففي كتاباته ذاتها ، استرعى الانتباه إلى الأنشطة المتصاعدة لفرق الموت .

ويلاحظ الأمين العام للكمنولث ، شريداث رامفال ، في تقديمه لتقرير الكمنولث بشأن فرض الجزاءات على جنوب افريقيا بأن بريتوريا :

"ما فتئت تحاول أن تقدم للعالم وجه التعقل والإصلاح ،

في الوقت الذي

"تخفي فيه حقائق الفصل العنصري وراء ستار حديد من الرقابة" .

وهذه الرقابة التي تعم النظام التشريعي ووسائط الإعلام تخفي عن العالم الجزء الأكبر من الجبل الجليدي للفصل العنصري ، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تحصى ، والإبعاد والترحيل الإجباري للسكان .

إن النظام الحاكم في جنوب افريقيا ما زال يعطي الانطباع بأنه لا تساوره شكوك جوهرية في جدوى نظام الفصل العنصري في حد ذاته . بل إنه بالأحرى ، وكما يشير تقرير اللجنة الخاصة ، يبدو مهتما بقدرة ذلك النظام على البقاء والاستمرار في شكله الأساسي . وما زالت نيوزيلندا تعتقد أن القضاء التام على الفصل العنصري حتمية اخلاقية رئيسية في عصرنا . في هذا العالم هنالك ما هو صواب وما هو خطأ . وما من شك في أن الفصل العنصري خطأ مطلق .

صحيح أن بعض التطورات الإيجابية قد حدثت ، ولكن دعائم الفصل العنصري ما زالت راسخة .

إن أثر الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا مدمر بما فيه الكفاية ، ولكن آثاره قوية أيضا على الدول المجاورة ؛ فالتكلفة باهظة والمعاناة الإنسانية ضخمة . وقد واصلت نيوزيلندا دعم مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي والمنظمات والصناديق الاخرى المخصصة لتخفيف وطأة الصراع الإقليمي .

في كل ركن من أركان العالم ، وهنا بصفة خاصة ، يمكن استقاء شيء من الارتياح من تحسن مناخ التعاون الدولي والسعي النشط لإيجاد حلول للمنازعات . ففي الجنوب الافريقي يمكننا مشاهدة دلائل إيجابية على التسوية السياسية في ناميبيا وأنغولا . ولكن نيوزيلندا ، مثل غيرها ممن يعنيهم الأمر بشكل أكبر ، تدرك تماما الطابع الهش لهذه التسويات السياسية ، وأن الانتعاش الاقتصادي ما زال الطريق إليه طويلا .

وخارج جنوب افريقيا ، كان هناك بعض التقدم الإيجابي في احتواء آثار سياسة الفصل العنصري المزعزعة للاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا . إلا أن الإصلاحات المزعومة في جنوب افريقيا ليس فيها ما يمكن أو ينبغي أن يجعل المجتمع الدولي يشعر بالرضا عن نفسه . وقد أدرك هذه الحقيقة رؤساء حكومات الكمنولث الذين اجتمعوا في كوالالمبور في الشهر الماضي . وليس هذا هو الوقت المناسب للنظر في تخفيف وطأة الجزاءات والضغوط المفروضة حاليا على بريتوريا .

فالجزاءات ، كما اعترف زعماء جنوب افريقيا أنفسهم ، كانت لها آثار خطيرة على اقتصاد ذلك البلد . ولكن حكومتي ترى أن فعاليتها قد تقلصت بسبب ما بها من ثغرات ، وبسبب عدم تطبيق المجتمع الدولي لها تطبيقا كاملا . وقد أوصت لجنة وزراء خارجية الكمنولث المعنية بالجنوب الافريقي ، في وقت سابق من هذا العام ، بتشديد الحظر على توريد السلاح . وكانت نيوزيلندا من بين البلدان التي أقرت هذه السياسة في اجتماع كوالالمبور الاخير . وهي تؤيد تماما المقرر الذي اتخذه رؤساء حكومات الكمنولث بتكثيف الجزاءات المالية ضد جنوب افريقيا ، وبخاصة في مجال تمويل التجارة . كما أننا نؤيد مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة هذا العام والذي يؤكد على ذلك المقرر .

ونيوزيلندا يسعدها أنها عضو في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا . وقد سرّنا أن نرى أن ذلك الفريق تمكن ، بفضل جلسات الاستماع التي عقدت في الامم المتحدة في شهر نيسان/ابريل ، من تحديد مجالات معينة قد تيسر من تطبيق هذا الحظر بشكل أكثر صرامة . إن حظر توريد النفط ، مثل الجزاءات الاخرى ، يمكن جعله أكثر فعالية من خلال جهود تستهدف تحديد الثغرات وسدها . إلا أن نجاح الجزاءات كافة يتوقف في نهاية المطاف على المجتمع الدولي وتأييده الصادق لها .

وانطلاقا من الاقتناع بأن الجزاءات مطلوبة للضغط على بريتوريا لإحداث تغيير سياسي جوهري ، نفذت نيوزيلندا كل التدابير التي أوصى بها مجلس الامن والتي اعتمدها الكمنولث . كما أننا لا نستبعد احتمال أن تقوم نيوزيلندا باتخاذ إجراءات جديدة إذا استوجبت الظروف ذلك . وسنتابع التطورات في جنوب افريقيا عن كثب في الاشهر القليلة المقبلة . وما نريد أن نراه هو رفع حالة الطوارئ ، والإفراج دون شروط عن بقية السجناء السياسيين ، والاعتراف بشرعية المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات السياسية ، وبدء مفاوضات سياسية حقيقية بين سلطات جنوب افريقيا وزعماء السود

الاصليين . فهذه المطالب تتسق مع المقررات التي توصلت إليها منظمة الوحدة الافريقية في قراراتها الخاصة بجنوب افريقيا ، والتي أقرت في مؤتمر القمة التاسع لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر . وهي تتسق أيضا مع مطالب بلدان الكمنولث ، بما فيها تلك المنصوص عليها في "المفهوم التفاوضي الممكن" الذي أعده فريق الشخصيات البارزة .

إن الكفاح ضد الفصل العنصري يتكثف . والامم المتحدة والمنظمات الاخرى تعمل بدأب وثبات لإقناع سلطات جنوب افريقيا بتغيير سياساتها ، وستستمر في القيام بذلك . وتحقيقا لهذه الغاية ترحب نيوزيلندا بالنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الافريقية من أجل التوصل إلى حل تفاوضي سلمي ، وتؤيد هذا النداء .

لقد قال شريداث رامفال الذي استشهدت به من قبل ، إن "الضغط الشعبي ، أي التضامن الإنساني ، هو العقوبة القصوى للفصل العنصري" . فهذا التضامن الإنساني الذي يجمع بين ضحايا الفصل العنصري ومعارضيه ، هو الذي سيكفل ذات يوم مجتمعا ديمقراطيا حرا وغير عنصري في جنوب افريقيا . وهذه المناقشة تحية لذلك التضامن ، وتعبير عن رأي الاغلبية الساحقة بأن الفصل العنصري لا بد من استئصاله - وسيستأصل حتما ؛ وليكن ذلك في القريب العاجل .

السيد تاناسي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كل مكان في العالم يعبر الناس عن ارتياحهم العميق لأن عملية إنهاء الاستعمار تدخل مراحلها النهائية في ناميبيا . ونحن ننتظر اللحظة التي تنضم فيها ناميبيا إلى الامم الحرة الاعضاء في الامم المتحدة . إن استقلال ناميبيا لا يعد نقطة تحول تاريخية في مصير الشعب الناميبي فحسب ، بل إنه يعد في الوقت ذاته ضربة قاصمة لنظام الفصل العنصري . إن الإدانة القوية لسياسات نظام الفصل العنصري وممارساته ، والتضامن الراسخ والتأييد متعدد الجوانب الذي تحظى به حركات التحرر في سبيل تحقيق تطلعات كل الشعوب نحو حياة حرة كريمة ، هي المبادئ الاساسية التي يقوم عليها موقفنا الثابت .

أما استئصال التمييز العنصري وكفالة الحقوق المتساوية لجميع الشعوب فهما مطلب حتمي في عصرنا هذا . وتحقيق هذا الهدف يتماشى تماما مع تطلعات جميع شعوب العالم نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والسلم والرخاء . كما أن القضاء على سياسات الفصل العنصري في جنوب افريقيا يعد أمرا حيويا لوضع حد لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام بريتوريا ضد دول خط المواجهة والبلدان المجاورة الاخرى*

ورأي رومانيا المدروس هو أن العنصرية والتمييز العنصري في جنوب افريقيا بلغا من الوحشية والوقاحة حدا لا يُضاهى في أي مكان آخر من العالم . فالسياسات التي وضعها النظام العنصري تضرب جذورها في العملية المنهاجية وغير الشرعية التي تجعل من التمييز العنصري نظاما مؤسسيا . وهكذا أصبح نظاما غير قابل للتقويم ، ولا بد ، بالتالي ، من القضاء عليه .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا) .

إن شرعية تطلعات شعب جنوب افريقيا ومعارضته للتمييز العنصري والفصل العنصري - الذي اعتبر جريمة ضد البشرية - أمر يلقى اعترافا كاملا في الأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك فإن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة تؤكد من جديد على نحو واضح أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة عن القضاء على نظام الفصل العنصري بأسرع ما يمكن .

إن إدانة الفصل العنصري هي إدانة عالمية النطاق بالفعل . ويقتضي الأمر الآن ليس مجرد التقيد بهذه الإدانة بل وعملا ناشطا يتسق معها .

وينبغي النظر بحذر كبير الى التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا التي تبدو وكأنها تبرر بعض التغييرات في سياسة الفصل العنصري . هذه التغييرات التافهة أجريت لاكساب حكومة جنوب افريقيا قبولا ، وهي بعيدة كل البعد عن تلبية المطالب العادلة للمجتمع الدولي . إن نظام افصل العنصري لا يمكن إصلاحه بل ينبغي القضاء عليه قضاء مبرما .

ونظام الأقلية العنصرية الذي يستبعد الأغلبية الساحقة من السكان من العملية السياسية ، يجب أن يرغم على الدخول في مفاوضات حقيقية مع الممثلين الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا المقهور ، والمضي صوب إيجاد مجتمع متحد ديمقراطي غير عرقي . ورومانيا تضم صوتها في المطالبة برفع حالة الطوارئ والافراج عن كل السجناء السياسيين والناشطين الآخرين بمن فيهم نيلسون مانديلا ؛ ورفع الحظر على منظمات التحرر الافريقية وتنفيذ تدابير بناء الثقة الأخرى كشروط مسبقة للبدء بالمفاوضات .

ونحن نعتقد أن إزالة سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري وتهيئة الظروف التي تمكن شعب جنوب افريقيا من المشاركة الحرة في تشكيل مستقبله أمر يمثل ضرورة يجب التعبير عنها باتخاذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته تدابير وأعمالا فعالة . ونجد أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعلن تفضيلها لاتخاذ هذه التدابير الفعالة ويؤيدون المطالبة باعتماد عقوبات إلزامية ضد جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

إن السياسة الخارجية لرومانيا تستبعد العلاقات مع جنوب افريقيا أيا كان شكلها .

ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يستمر في إعطاء أولوية قصوى للبرامج التي اعتمدتها الامم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ؛ وينبغي أن يعمل بنشاط أكبر من أجل استئصال شافة نظام الفصل العنصري . وفي هذا الشأن نستمد تشجيعا كبيرا من العمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ظل القيادة الخبيرة المتفانية والمقتدرة لممثل نيجيريا الدائم الذي يترأس دورة الجمعية العامة الحالية ، السيد يوسف غاربا .

وفي هذه المناسبة أود أن اؤكد من جديد دعم رومانيا الراسخ لكل الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل مناهضة الفصل العنصري ولضمان مساعدتنا لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا وتضامننا معهما في نضالهما العادل في سبيل الحرية والاستقلال .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن نظام الفصل العنصري الذي تفرضه الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، الى جانب انتهاكه المنهجي للحقوق والحريات الاساسية للسكان غير البيض ، يشكل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي . ولا يمكن أن يكون هناك بعد الآن ادنى شك في الخطر الذي يشكله نظام الفصل العنصري على السلم والامن الدوليين .

ومافتئت فنزويلا تتخذ دائما موقفا واضحا محددا ومعروفا للجميع بشأن هذه المسألة . فنحن نرفض سياسات التمييز العنصري والفصل العنصري التي تتنافى مع أحكامنا القانونية الدستورية وكذلك مع المبادئ والمشاعر العميقة الراسخة في ضمير شعب فنزويلا . ولهذا فإننا نؤكد مرة أخرى أن بلدنا ليس لديه ، ولم يكن لديه قط ، أية علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو تجارية أو ثقافية أو رياضية أو من أي نوع آخر مع جنوب افريقيا .

إن حكومة فنزويلا تدين الفصل العنصري إدانة قاطعة وتؤيد تنفيذ التدابير التي اعتمدتها الامم المتحدة بغية استئصال هذا النظام نهائيا . كذلك فإننا نؤيد

فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على حكومة بريتوريا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وقد أعلنا هذا في أكثر من مناسبة في مجلس الأمن ، عندما كنا عضوا في تلك الهيئة ، وهنا في الجمعية العامة . وأضيف أن حكومة فنزويلا ، وفقا لتشريعها الداخلي ، طرف في الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، وفي الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في مجال الرياضة .

إن ادانة حكومتي القوية المتكررة لنظام الفصل العنصري التي تواكبها سياسة إعلامية مستمرة حول موقف فنزويلا بشأن هذه المسألة تلعب دورا هاما في توعية شعبنا بالمعنى الحقيقي لنظام الفصل العنصري وآثاره الخطيرة . وتتجلى حالة الوعي التي نشأت في بلدنا في بعض وقائع محددة ، منها قرار الاتحاد الفنزويلي للصحفيين في مجال الرياضة - وهو منظمة غير حكومية - عدم منح جائزة أحسن لاعب رياضي في العام الى لاعب تنس فنزويلي مشهور جدا ، على الرغم من توفر الشروط المطلوبة فيه وذلك لأنه كان قد اشترك في مباراة دورية في جنوب افريقيا . كذلك اقامة منظمات خاصة غير قائمة على الربح لتنظيم حلقات دراسية عن الفصل العنصري في شتى مناطق البلد . وهذه المنظمات التي أقيمت في جميع أنحاء البلاد ، فضلا عن العاصمة وفيما يتجاوز اطار المنشآت الحكومية ، يسرت عملية نشر المعلومات التي من شأنها أن توقظ وعي الشعب ضد العنصرية والتمييز العنصري .

وكما قيل في مناسبات عديدة من فوق هذا المنبر ، إن السياسة الاصلاحية الهادفة الى ادخال تغييرات طفيفة على نظام الفصل العنصري عن طريق الحوار مع النظام العنصري في جنوب افريقيا لم تحقق سوى نتائج هزيلة جدا . إن الفصل العنصري بجميع صوره يجب القضاء عليه قضاء مبرما .

وفي تقرير مركز مناهضة الفصل العنصري ذُكر بالتحديد انه على الرغم من ان الجزاءات التي فرضت حتى الآن ضد جنوب افريقيا كانت محدودة في نطاقها ولم تركز دائما على المجالات الرئيسية التي تعتمد جنوب افريقيا فيها على بقية العالم ، فإن الأثر التراكمي لهذه الجزاءات قد قيّد اقتصاد ذلك البلد تقييدا كبيرا .

ومن شأن الحظر النفطي الفعال ممارسة ضغط قوي على النظام العنصري في بريتوريا لكي يفيء الى عقله ، لأن النفط ربما كان المادة الاستراتيجية الوحيدة التي لم تحقق فيها جنوب افريقيا اكتفاء ذاتيا . ولهذا السبب شجعت فنزويلا قرارات الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا وشاركت فيها وأيدت أعمال الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإن فنزويلا اشتركت في جلسات الاجتماع التي نظمها الفريق في شهر نيسان/ابريل من هذا العام .

ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغطا مستمرا على النظام العنصري ، وأن يواصل في نفس الوقت توعية العالم أجمع بالمطالب العادلة لغالبية السكان في الحرية والاستقلال . والاجتماع المعقود مؤخرا في كاراكاس ، بين نساء جنوب افريقيا وممثلين في مختلف المنظمات وعدد من البلدان ، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبدعم كامل من حكومتي ، أوضح لنا أن الجبهة الداخلية في النضال ضد الفصل العنصري قد اتسعت ولم يعد تركيبها مقصورا على الأفارقة السود . وعلاوة على ذلك ، أخذت الجبهة تتعزز باطراد ووضعت معايير تأخذ في الاعتبار تطور الوضع في المستقبل ، وتحول جنوب افريقيا الى مجتمع ما بعد الفصل العنصري .

إن القلق البالغ الذي ينتاب المجتمع الدولي بشأن الوضع السائد في جنوب افريقيا لأمر بديهي . ومن المهم الاستمرار في تأكيد رفض المجتمع الدولي لنظام الفصل العنصري . إن التقدم الضئيل الذي تم احرازه ليس دليلا على الانفتاح من جانب الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا ، بل ، بالأحرى نتيجة العمل المشترك الذي اتخذته بلداننا . فإذا كان من الواجب استئصال نظام الفصل العنصري الشائن ، الذي يشكل جريمة ضد الانسانية ، فما على المجتمع الدولي إلا أن يزيد من ضغوطه .

ولسوف تتابع فنزويلا تقديم الدعم الأخلاقي والمادي والسياسي للكفاح الذي سيحرر شعب جنوب افريقيا من الفصل العنصري . لقد أيدنا على الدوام ، وسنظل نشارك في الأنشطة التي تنظمها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وقد ساهمنا في

صندوق افريقيا التابع لبلدان عدم الانحياز ، وصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، والصندوق الدولي للدفاع والمساعدة للجنوب الافريقي ، وصندوق الامم المتحدة لناميبيا ، وصندوق الامم المتحدة للدعاية ضد الفصل العنصري ، وحساب معهد الامم المتحدة لناميبيا التابع لصندوق ناميبيا .

وبالمثل نؤيد بقوة عقد دورة خاصة للجمعية العامة تكرس للفصل العنصري وعواقبه المدمرة على الجنوب الافريقي .

وأود أن أذكر ، في معرض الدعم للنضال الدولي من أجل التحرير ، الرمز الأعظم للمقاومة في جنوب افريقيا ـ نلسون مانديلا ، الذي تلقى جائزة سيمون بوليفار من منظمة اليونسكو ودكتوراه فخرية من احدى جامعاتنا الرئيسية وهي جامعة كارابوبو .

وفي الختام ، أود أن أكرر تأييدنا الثابت للمطلب العادل لشعب جنوب افريقيا في التحرر وتأكيد تضامننا مع نضاله ضد الفصل العنصري ودعمنا للمؤتمر الوطني الافريقي ومنظمات الغالبية السوداء الأخرى في ذلك البلد .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في السنوات الأخيرة ، أشارت الأحداث التي جرت على الساحة الدولية الى أن أياما أجمل تنتظرنا في العلاقات الدولية . فقد شهد العالم ، باهتمام بالغ ، ظواهر واضحة على التقارب بين الدولتين العظميين . وفي الواقع ، ان هذا التقارب ترك آثارا بعيدة على صعيد العالم كله . واليوم ، وفي أزمنة الأمل بمستقبل الجنس البشري ، تبقى الغالبية السوداء المضطهدة في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري شعبا محروما في مسقط رأسه . إن آثار البيريسترويكا لم تتغلغل لحد الآن في تركيبة الفصل العنصري .

ونحن في جنوب افريقيا واجهنا لمدة طويلة تحديات هائلة سببها جنوب افريقيا العنصرية . لقد واجهنا وتحملنا احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ؛ وعانينا من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي قامت بها جنوب افريقيا ؛ بل وتحملنا النظام الشرير في جنوب افريقيا نفسها .

وفي هذه المواجهة حاول نظام الفصل العنصري تقديم نسخة معدلة من الفصل العنصري ليقنع العالم بأن التغيير آتٍ الى جنوب افريقيا . لقد كان تغيير الواجهة فعالا الى حد كاد البعض من أصدقائنا ينخدع بالوهم البصري للاصلاحات في جنوب افريقيا . إننا نشهد إعادة للأحداث التي وقعت عام ١٩٨٣ ، عندما قطع السيد بوتا وعودا من هذا القبيل . إننا نعرف الآن ، كما كنا نعرف سابقا ، أن ما تغير كان طريقة عرض الفصل العنصري . والتركيز في جنوب افريقيا مازال منصبا على تطوير الجماعات ـ وذلك يعني العنصرية .

ففي حالة ناميبيا يبدو أننا نقف على السياج الفاصل بين الحياة والموت . وكما تعرف هذه الجمعية حق المعرفة ، هناك عملية جارية وتحمل على ما يبدو وعدا بتحقيق الاستقلال . وسنعرف في الاسبوع المقبل أي طريق سنسلك إننا نأمل ونصلي أن تصل هذه العملية ، التي يراقبها المجتمع الدولي ، الى نتيجتها المنطقية . ولتحقيق هذه الغاية نناشد المجتمع الدولي تقديم كل أشكال المساعدة لشعب ناميبيا خلال المدة التي تلي الانتخابات للجمعية التأسيسية ، وحتى نيل الاستقلال .

إن تصدير جنوب افريقيا للعدوان والقلاقل الى المنطقة ، سواء بأعمال مقنعة أو بالوكالة ، مازالت واقعا ينبغي على الجنوب الافريقي مواجهته . إن التصعيد مكلف . والاحصاءات الاخيرة تقدر كلفة زعزعة الاستقرار في جنوب افريقيا ب ٦٠ بليونا من دولارات الولايات المتحدة بشكل خسائر اقتصادية و ١,٥ مليون قتيل تقريبا . ومادام نظام الفصل العنصري قائما في تلك المنطقة ، فلسوف تستمر زعزعة الاستقرار والعدوان في تهديد دول الجنوب الافريقي .

لقد أشار حلفاء جنوب افريقيا الى عملية الاستقلال الجارية الآن في ناميبيا على أنها مؤشر على التغيير في جنوب افريقيا . وأصدقاء جنوب افريقيا اختاروا تجاهل العوامل التي دفعت جنوب افريقيا فعلا الى التوصل الى التفاهم مع بقية العالم . إن جنوب افريقيا لم تدخل أبدا في مفاوضات حقيقية ؛ فالضغط وحده كان له التأثير الحاسم على نظام بريتوريا .

وأود أن أكرر ما أضحى الآن حقيقة معروفة : وهو أن العقوبات الدولية الاقتصادية والمالية ضد جنوب افريقيا قد حققت النتيجة المرجوة . وقد اعترف بذلك علانية أهل جنوب افريقيا أنفسهم . وحتى وقت قريب ، عندما هبت بعض البنوك ومؤسسات الإقراض لنجدة جنوب افريقيا بإعادة جدولة دفع الديون المستحقة على بريتوريا ، كان اقتصاد جنوب افريقيا في أزمة .

وإعادة جدولة ديون جنوب افريقيا قد مدّ في عمر جنوب افريقيا العنصرية لكي تستمر في سياسة الفصل العنصري . ونعتقد أن هذا العمل بمثابة اعتراف بأن العقوبات تفعل فعلها ، وهي فعالة ، في جنوب افريقيا . والأكثر من ذلك أن هذا العمل هو إهانة لارادة المجتمع الدولي في سعيه للقضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية . إننا وفي هذا الاطار نناشد بقوة المؤسسات المالية الخاصة والحكومية أن ترفض أية طلبات للقروض تتقدم بها جنوب افريقيا . فهذه القروض بدلا من أن تساعد الأقلية السوداء المقهورة - كما يدعي البعض - لا تعمل إلا على تقوية الآلة العسكرية التي تنفذ جنوب افريقيا من خلالها أعمال القمع الداخلي والعدوان على الدول المجاورة المستقلة .

عبر المجتمع الدولي على مر السنين بعبارات كثيرة عن غضبه وسخطه على نظام الفصل العنصري . واعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تطالب جنوب افريقيا بإلغاء الفصل العنصري . وعلى الرغم من الإجماع الدولي على أن الفصل العنصري آفة يتعين استئصالها فإن جنوب افريقيا لاتزال تتحدى المجتمع الدولي . وقد تفاقمت الحالة نتيجة للحماية التي يوفرها الحلفاء الغربيون لجنوب افريقيا في مجلس الأمن ، ونتيجة إساءة استخدامهم لحق النقض . وبتوفر هذا النوع من الحماية من الجزاءات الشاملة الالزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لم تر جنوب افريقيا ضرورة للدخول في مفاوضات جدية لوضع نهاية للفصل العنصري .

وشعب جنوب افريقيا ، الذي ضحى بالارواح من أجل الحرية والكرامة في ذلك البلد ، طالب مرارا وتكرارا بفرض جزاءات إلزامية شاملة فورية على جنوب افريقيا العنصرية بوصفها وسيلة سلمية ولكنها فعالة لإنهاء الفصل العنصري . وعلينا أن نتساءل : إذا كانت الجزاءات غير فعالة ، فلماذا بحق الله ، تعارض ؟

لا ينبغي للمجتمع الدولي أن ينخدع بالإعلانات الاخيرة الصادرة عن الزعامة الجديدة في جنوب افريقيا الواعدة بإجراء تغييرات كبيرة في البلاد . فجنوب افريقيا تتعرض لضغط شديد نتيجة للجزاءات الطوعية المعمول بها الآن . وللتخلص من هذا الضغط يلجأ النظام ثانية الى الخداع ليكسب الوقت لنفسه . ووفد بلدي يود أن يثني على البلدان التي اتخذت تدابير ضد جنوب افريقيا . ونحث جميع الدول التي لم تعتمد تلك التدابير بعد أن تنظر في اعتمادها دونما تأخير .

فحركات التحرر في جنوب افريقيا أظهرت على مدى سنين من النضال استعدادها للتفاوض من أجل إحداث تغيير في بلادها . وينبغي ألا يساء فهم استعداد حركات التحرر للتفاوض بتفسيره على أنه ناجم عن ضعف . فعلى العكس من ذلك ، إنه يعود الى اعتقادها أن الظروف القائمة قد تهيئ إمكانية إنهاء الفصل العنصري من خلال المفاوضات إذا أظهر نظام بريتوريا استعدادا صادقا وجديا للتفاوض . وهذا موقف مبدئي يستحق تأييدنا غير المشروط .

ووفد بلدي يرى أن إعلان لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة لجنوب افريقيا ، الذي اعتمد في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٩ في هراري ، زمبابوى والوارد في الوثيقة A/44/697 ، يوفر أفضل فرصة لإحداث التغيير السلمي في جنوب افريقيا . وتمثل الوثيقة تعهدا رسميا من جانب حركات التحرر في جنوب افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية للعمل معا لإحداث التغيير من خلال المفاوضات إذا كان النظام العنصري على استعداد للدخول في مفاوضات جدية .

وتمثل الوثيقة بجوهرها مشروعا لإقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية . فهي تحدد المبادئ الاساسية للمفاوضات ، كما تحدد مناخ المفاوضات وتضع مبادئ إرشادية لعملية التفاوض . والمشروع جسور الى حد أنه يوصي ببرنامج عمل لتحقيق إزالة نظام الفصل العنصري الخبيث . والمطلوب بصورة أساسية هو الشجاعة الاخلاقية والسياسية من جانب نظام بريتوريا للارتقاء الى مستوى التحدي الذي يطرحه المشروع .

دعوني أكرر ثانية أنه على المدى الطويل ، ومن أجل الوئام في جنوب افريقيا ، يتعين على النظام أن يبدي جديته باتخاذ خطوات جريئة لإيجاد مناخ مفض الى الإزالة السلمية للفصل العنصري من خلال المفاوضات . ويتعين على جنوب افريقيا أن توافق على إطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، بما فيهم نيلسون مانديلا دون قيد أو شرط ؛ ورفع الحظر عن جميع المنظمات السياسية ليتسنى لها المشاركة في العملية السياسية لإحداث التغيير ؛ وسحب القوات من مدن السود ؛ وإلغاء حالة الطوارئ ؛ وإلغاء جميع القوانين الوحشية ؛ ووقف جميع المحاكمات السياسية وإلغاء جميع أحكام الإعدام السياسية .

ونحن نؤمن بأن من شأن هذه التدابير أن تخفف من حدة التوتر وتزيل الريبة في جنوب افريقيا وفي المنطقة ككل . ينبغي لزعامة جنوب افريقيا الجديدة أن تغتنم الفرص التي تتيحها الرغبة الحالية في المفاوضات كبديل عن المجابهة . وننتظر من نظام الفصل العنصري أن يتخذ خطوات محددة تجاوبا مع المشروع الوارد في الوثيقة A/44/697 .

اسمحوا لي أن أختتم بالاشادة عن جدارة بالرئيس بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . إننا نثني عليه وعلى سائر أعضاء مكتب تلك اللجنة الهامة على التقرير المعروض على الجمعية . ويبين التقرير بوضوح أن الحالة في جنوب افريقيا مازالت حرجة ومتفجرة حقا . ويحدونا الامل أن تنفذ جميع الدول والمنظمات التوصيات الواردة في التقرير .

وبالمثل نود أن نعرب عن تقديرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على مشاريع القرارات المعنية بالحالة في جنوب افريقيا ، التي ستبت فيها الجمعية في مرحلة لاحقة . فمشاريع القرارات هذه تعبر بدقة عن الحالة الراهنة في جنوب افريقيا .

السيد فان ليبروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لو أغمضنا أعيننا واستمعنا الى كلمتي "الفصل العنصري" تتردد ، لقفزت الى الاذهان صور تختلف باختلاف الافراد .

فالبعض منا ستقفز الى ذهنه صورة البطولة والكرامة المتمثلة في شخص نيلسون مانديلا ، القابع في سجنه منذ فترة طويلة . والبعض منا ستقفز الى ذهنه صورة الاطفال الشجعان يتحدّون نظاما غير شرعي لا يعرف الكرامة . والبعض منا سيتصور شبابا متفانين تركوا ديارهم وأسرهم وعادوا الى نهج العمل السري ليحاربوا من أجل تحرير شعبهم . والبعض منا سيتخيل صورة النساء تكافح من أجل لمّ شمل أسرها ، وفي نفس الوقت ، تتحدى بجرأة القوانين الغادرة التي تهين وتحط حتى من انسانيتهن .

والبعض منا سيتصور رجالا أقوياء صامتين يغوصون كل يوم في باطن الارض الخصبة ليستخرجوا ، بعرق الجبين ، المعادن التي تغذي ثروة وقوة نظام جنوب افريقيا وتبقي عليها ، كما تغذي المصالح التجارية لجهات خارج افريقيا لم تتورع عن جني ثمار الفصل العنصري في الوقت الذي تستنكره فيه . والبعض منا سيتخيل تلاميذ - سودا أو بيضا أو ملونين - داخل جنوب افريقيا وفي جميع أنحاء العالم يجتمعون سويا وتتشابك أيديهم وترتفع أصواتهم قائلين نحن جميعا أبناء الله ، ويجب أن نعيش معا وأن نعمل سويا لبناء مستقبل أفضل .

والبعض منا سيتصور كلاب الشرطة تكشر عن أنيابها ومدافع مائية ومناخيس كهربائية وأسواط وغيرها من أدوات القمع الوحشية التي يستعملها العملاء القساة العتاة عملاء النظام الوحشي اليائس ، ضد الرجال والنساء والأطفال الذين لا جريمة لهم إلا أنهم يقولون "لا" لنظام الفصل العنصري ويقولون "نعم" للمساواة والعدالة . والبعض منا سيتصور الأرض الجرداء في الأماكن التي يطلق عليها "بانتوستانات" مقابل الحدائق الحديثة في مدن جنوب افريقيا .

والبعض منا سيتصور هدوء وكرامة كبير الأساقفة ديزموند توتو وأعضاء الكنيسة الآخرين داعين الله أن يسيطر التفكير السليم على عقول الذين يحكمون جنوب افريقيا ، وأن تسود المحبة والتفاهم قلوب الذين يملكون القوة لإحداث التغيير في جنوب افريقيا .

ما من أحد - حتى مجرد شخص واحد - يمكنه أن يغمض عينيه اليوم ويسمع كلمتي "الفصل العنصري" تنطقان إلا وتصور من خلال آلية ربط الكلمات بالصور ، مجتمعا خيّرا يعيش فيه الأطفال من جميع الأعراق يضحكون ويلعبون معا ويتشاطرون أحلام المستقبل المشتركة في السلم والوئام . ما من أحد يتصور هذه الصورة . وما من أحد يستطيع أن يخدع نفسه أو يتعامى على هذا النحو .

بوسع جنوب افريقيا أن تصبح دولة عظمى . فهي تمتلك الثروة المادية والقدرة الاقتصادية والشعب الذي يحقق العظمة التي تسعى اليها كل الأمم . وبمقدورنا أن نتصور ما يمكن أن تكون عليه جنوب افريقيا لو أنها وجهت طاقاتها نحو تهيئة حياة أفضل لكل فئات شعبها بدلا من انكار انسانية الأغلبية الساحقة منه . أي نوع من الانسانية يمكن أن يقوم على اهانة البشر ؟ وأي مستقبل يمكن أن يبنى على حرمان البشر من حقوقهم واستعبادهم ؟

إن النظام السياسي والاجتماعي المعروف بالفصل العنصري يوشك اليوم على الزوال . فهو عما قريب سيفقد وجوده ، بالاسم إن لم يكن بالفعل . مع ذلك ، يجب ألا نفكر بسذاجة فنؤمن بأن الفصل العنصري يمكن محوه بسهولة . فقد تركت أجيال من الامتيازات للقلة والحرمان للكثرة ندوبا عميقة وطويلة الأمد وشعورا عميقا بالجور . والتئام هذه الجروح واستئصال الظلم يتطلبان وقتا طويلا وجهدا كبيرا . ويدين المجتمع الدولي ، ولاسيما الدول التي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام الفصل العنصري ، لضحايا الفصل العنصري بالعمل بنشاط من أجل ازالة العواقب المترتبة على الفصل العنصري .

وتمثل فرص التعليم المتكافئة والتنمية الاجتماعية والتكافؤ الاقتصادي أهدافا نبيلة يجب أن تسعى الى تحقيقها جنوب افريقيا إذا ما أرادت أن تنتقل الى مجتمع يختلف اختلافا حقيقيا وجوهريا عن مجتمعها الحالي . وسيتمثل التحدي الكبير في ضمان توفير الأداة التي ستتيح لأطفال جنوب افريقيا اليوم امكانية تحقيق ما لم يجرؤ آباؤهم على أن يحلموا به عندما كانوا أنفسهم أطفالا .

تمثل مشكلة أزمة المديونية الدولية اليوم شاغلا بالنسبة لكل بلدان العالم . وغالبا ما يتم التغاضي عن الدين الذي يدين به لبلدان العالم النامية أولئك الذين أصبحوا أثرياء على حساب تلك البلدان - ونحن نقول ذلك دون مرارة ولا بقصد توجيه الاتهام الى أحد . فلنعمل نحن أعضاء المجتمع الدولي على أن نضمن في المستقبل عدم نسيان الدين الكبير الذي ندين به لشعب جنوب افريقيا ، ضحية الفصل العنصري .

لقد رثى العالم مؤخرا وفاة الفنان العظيم والمشهور فلاديمير هوروفيتز . وقال اسحق ستيرن ، وهو عازف كمان كبير ، عن العبقرية الخلاقة لهذا الفنان الكبير ما يلي :

"كم موسيقيا يستطيع أن يقول إنه أرسى معيارا يقاس به عمل الآخرين ؟ لم تكن شخصية فلاديمير هي الفذة فحسب بل أيضا ابداعاته في الموسيقى وعزف البيانو التي ستكون معيارا يقاس به عزف البيانو في المستقبل " .

وبشكل مخالف تماما لذلك ، أرست جنوب افريقيا معيارا خاصا بها . لقد أرسى نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالأمس معيارا للظلم والوحشية سيقاس به الآخرون دائما . ولكننا نتضرع الى الله بكل تواضع أن تقيم جنوب افريقيا في الغد مجتمعا تسوده العدالة والصدق والتعاطف يقاس به الآخرون في المستقبل .

الآنسة مونكادا بيرموديز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

إن القارة الافريقية ، إذ تشارك بنشاط في الانتخابات الجارية في ناميبيا ، تمر في أهم مرحلة من تاريخها . فهذه الانتخابات دليل على نهاية طريق طويل وشاق سلكه المجتمع الدولي مع البلدان الافريقية وهم يستمدون في ذلك القوة والوحي من النضال الباسل الذي يخوضه الشعب الناميبي من أجل نيل حريته واستقلاله . وللمرة الأولى يستطيع الناميبيون التصويت واختيار ممثليهم ، الأمر الذي تفخر به الأمم المتحدة وأعضاؤها الذين لم يتخلوا أبدا عن قضية ناميبيا والذين تمكنوا من التغلب على كل العقبات التي برزت وتحدوا في كل الأوقات أولئك الذين ساندوا جنوب افريقيا .

ما فتئت الجمعية العامة تؤكد منذ وقت طويل أن نظام الفصل العنصري يجب القضاء عليه ولا يمكن اصلاحه وأن بقاء هذا النظام يمثل السبب الجذري لزعزعة الاستقرار والعنف في الجنوب الافريقي .

غير أن حكومة جنوب افريقيا لم تتخذ أية خطوة عملية لاستئصال الفصل العنصري بل قامت ، بدلا من ذلك ، بالتستر عليه أمام الرأي العام العالمي . وقد أشير الى هذه الحالة على نحو مناسب في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة حيث جاء فيه :

"فبينما يصدر نظام الحكم القائم على الفصل العنصري تصريحات عن تغييرات مقترحة في الهيكل السياسي للبلد ، لا تلبي خطة الاصلاح التي أعلنها مطالب الأغلبية السوداء بنيل الحقوق السياسية الكاملة وتبقي على الجوانب الأساسية لحكم الأقلية البيضاء" . (A/44/22 ، ص ٨ ، الفقرة ٥)

وتبين الأحداث التالية أن ما تقوم به حكومة بريتوريا من اجراءات يدل على عدم استعدادها للقضاء على أسس الفصل العنصري : فقد استبعدت الأغلبية السوداء من انتخابات مجالس البرلمان الثلاثة التي جرت في أيلول/سبتمبر الماضي . ولايزال القمع مستمرا كوسيلة لإخضاع السكان السود ومنعهم من الكفاح من أجل حقوقهم المشروعة التي حرموا منها في الحياة السياسية لهذا البلد ، بل ويزداد حدة . وإن حالة الطوارئ المستمرة التي فرضت منذ أربع سنوات ، وكذلك الرقابة المفروضة على الصحافة وفرق الاغتيال وأدعياء حفظ الأمن ، أمثلة أخرى على ذلك .

لقد زاد الفقر والحالة الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة النظام على حل المشاكل الهيكلية من معاناة شعب جنوب افريقيا . وإن عدم تمتع الأغلبية السوداء بالامتيازات الاقتصادية التي يحتكرها البيض يدحض الحجج التي يتذرع بها أولئك الذين يرفضون فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا على أساس أنها ستؤثر تأثيرا عكسيا على السكان السود .

لقد وقفت حركة بلدان عدم الانحياز طوال هذه السنوات الى جانب شعب جنوب افريقيا المقهور وحركات تحرره . ففي المؤتمرين الرئيسيين اللذين عقدتهما هذا العام أي المؤتمر الوزاري في هراري ومؤتمر قمة بلغراد ، أكدت الحركة من جديد التزامها بالقضية العادلة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . وفي مؤتمر قمة بلغراد ، شجب رؤساء الدول أو الحكومات ، في جملة أمور ، الدعم المعنوي والاقتصادي والسياسي والعسكري الذي لاتزال تقدمه بعض الدول الغربية الى نظام بريتوريا . وأدانوا أيضا الهجمات العديدة وأعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي ارتكبها هذا النظام ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المستقلة المجاورة ، بما

في ذلك المذابح المرتكبة ضد اللاجئين والدعم المقدم الى المجموعات الارهابية في هذه البلدان .

وتؤيد حكومتي تأييدا تاما المواقف التي أعرب عنها رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز ، وكذلك المواقف التي أعرب عنها البيان الذي اعتمدته اللجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية لجنوب افريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٩ حول مسألة جنوب افريقيا .

وتود حكومتي أن تعرب عن امتنانها لمختلف لجان الأمم المتحدة التي ساهمت من خلال تفانيها في استئصال الفصل العنصري . ونود أن نشير بصفة خاصة الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا .

ونؤيد بدون تحفظ توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي تؤكد الحاجة الى تكثيف التدابير المتضافرة لكفالة انهاء نظام الفصل العنصري على وجه السرعة لصالح شعب جنوب افريقيا وشعوب المنطقة ، والى تقديم الدعم الكامل لحركات التحرير الوطنية وبصفة خاصة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، في كل أشكال النضال التي تقوم بها ، ولمطالبة بريتوريا بإلغاء قرارها بتنفيذ أحكام الإعدام وباحترام أحكام اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧ الذي يعتبر المسجونون بمقتضاه أسرى حرب . وبالمثل فإننا مقتنعون بالحاجة الى أن يتخذ مجلس الأمن تدابير معينة تكفل التنفيذ الصارم لقراراته .

ونرى أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يجب عليها مواصلة مراقبة الحالة في جنوب افريقيا والتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة التدابير المتعلقة بفرض العقوبات الالزامية وتنفيذها .

إن العمل الذي قام به الفريق الحكومي الدولي المكلف بمراقبة ارسال النفط ومنتجاته وشحنها الى جنوب افريقيا كان مفيدا جدا . إن مداومة الاتصال بالحكومات وجلسات الاستماع العلنية في نيسان/ابريل ١٩٨٩ والعمل الدقيق لبناء قواعد البيانات لا شك في أنها جميعا خطوات تمكن اللجنة من زيادة قدرتها على كفالة المراقبة النشطة والفعالة على الصعيد العالمي لكل ما يتصل بالحظر على شحن النفط الى جنوب افريقيا .

إن ولاية الفريق الحكومي الدولي لاتزال قائمة . ونرى أن الفريق يجب أن يستمر في وضع استراتيجيات فعالة لتطبيق الحظر بحيث يصبح من الأصعب على جنوب افريقيا تحاشيه . ومن الأهمية بمكان أيضا مراقبة الفريق لشحنات النفط والمنتجات البترولية التي تنتهك الحظر . ومما لا غنى عنه الآن فرض حظر نفطي الزامي على نظام جنوب افريقيا كإسهام في نضال شعب جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري .

إن الموافقة على التدابير المقترحة وتنفيذها وتعاون الحكومات والمنظمات مع الفريق الحكومي الدولي ستيسر للفريق القيام بمهامه على نحو أكثر فعالية .

إن القوى المنظمة لشعب جنوب افريقيا لن تتوقف عن بذل جهودها حتى تقيم مجتمعا ديمقراطيا لا عنصريا تجري فيه عملية تغيير جذري للبلد وليس مجرد اصلاحات تدريجية . ويتمثل الدليل على ذلك في حملة التحدي التي تقوم بها الحركة الشعبية الديمقراطية والتأييد المتزايد لها من قبل الرأي العام . يجب على نظام بريتوريا أن يتخذ مبادرة جذرية لإنهاء نظام الفصل العنصري . إن المقاومة تزداد قوة بالرغم من قيام النظام بتطبيق سياسة القمع الاجرامية . ويتضح ذلك في زيادة اشتراك البيض في حركة المقاومة مما يمثل مرحلة جديدة في النضال ويبين بوضوح أن النظام أوشك على الانهيار .

ويود وفد بلدي اختتام بيانه بالاشادة بالوطنيين في جنوب افريقيا الذين يجودون بحياتهم في النضال ضد الفصل العنصري ، وبتوجيه التحية الى من مازالوا يعانون في سجون جنوب افريقيا . فهم ، من خلال تضحياتهم ، يكتبون تاريخهم ويصنعون مستقبلا خاليا من القمع . إن نضالهم جدير ببذل المزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي وكل من سيحتفلون يوما ما ، كما نفعل نحن الآن بصدد ناميبيا ، بتحرر جنوب افريقيا من أغلال الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية الذي يود ممارسة حقه في الرد . وأذكره بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لقد ارتأى ممثل النظام العنصري في تل أبيب أن يكرس جزءا من كلمته ظهر اليوم للتهجم علينا والتشكيك في مواقفنا المبدئية ، مدفوعا بعنصريته وحقده . وقف أمام هذا الجمع وبرياء لا يضاهى يضلل جميع الحاضرين عن طبيعة اسرائيل العنصرية الاستعمارية ، ويقحم في كلمته ، كعادته ، أمورا شتى مليئة بالمغالطات ولا علاقة لها بالبند قيد النظر . وبدون تجاوز الوقت المحدد لي للرد قد يكون من الصعوبة بمكان الرد على جميع هذه المغالطات

ووضعها في اطارها الصحيح . ومع ذلك ، دعوني أتناول قدر ما أستطيع من هذه المغالطات التي أثارها هذا الممثل بطريقته الخاصة وتصحيحها ما أمكن . وذلك حسب التسلسل الذي وردت به في كلمته .

أولا ، أشار في كلمته الى قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) ووصفه كأحد القرارات التي تشهّر باسرائيل ولا يعدو كونه جهدا عقيما . إن هذا القرار يصم الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري . وبطبيعة الحال فإن هذا القرار لم يأت هبة من السماء ولكنه كان النتيجة المنطقية والعادلة التي استخلصتها منظمتنا وذلك من خلال مجموعة النشاط الايديولوجي والعملي للصهيونية . ذلك أن الأساس النظري للصهيونية تضمن منذ البداية الترويج للتمييز العنصري العرقي واحتقار الشعوب والقوميات الأخرى . كما أن الممارسة العملية لاسرائيل ، ولكل الحركة الصهيونية ، تقدم عشرات البراهين على سياسة التمييز العنصري والفاشية والإرهاب التي تمارسها قولا وفعلا .

ولقد جاء هذا القرار بعد سلسلة من القرارات التي شجبت سياسة اسرائيل التوسعية وتنكرها لمواثيق وقوانين الشرعية الدولية وكذلك اتباعها سياسة عنصرية داخل فلسطين المحتلة كان العرب واليهود المنحدرون من أرومات شرقية ضحايا لها . ولم يكن صدفة أيضا أن تتخذ منظمتنا قرارا آخر يصف اسرائيل بأنها دولة غير محبة للسلام . إن هذا القرار وغيره من القرارات العديدة الأخرى يعتبر دليل يقظة ووعي الحقيقة الصهيونية ولممارساتها التي تعيد الى الاذهان طبيعة أيديولوجية النازية وممارستها .

ثانيا ، أشار الى أن بعض الوفود تحاول تصوير الوضع السائد في جنوب افريقيا على أنه مشابه للوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة . إن الصفات المشتركة بين النظامين العنصريين في تل أبيب وبريتوريا وتماثل أهدافهما وأساليبهما العدوانية ، اضافة الى ما يربط بينهما من علاقات وثيقة تؤكد أنهما وجهان لعملة واحدة . وإذا تمكنت من ممارسة حق الرد مرة ثانية اليوم فسوف أتعرض لهذه النقطة بإسهاب .

ثالثا ، ردد في كلمته معزوفة اللاسامية على الاقل أربع مرات وعرَّفها بأنها تعني "كراهية اليهود" . إن الصهيونية استعملت وتستعمل معزوفة اللاسامية وسيلة لتحقيق أهدافها الايديولوجية والسياسية والإعلامية ، وتستعملها وسيلة للضغط والابتزاز فتقضي على أي صوت يرتفع في العالم معارضا سياستها الصهيونية التوسعية العنصرية والاستيطانية وتزعم أن هذا الموقف هو عمل معاد للسامية . وتذكرون مقال الصحفي السيد هال واينر الذي قال فيه

"إن معظم التقارير التي تنشر في أجهزة الإعلام الغربية حول الانتفاضة تتسم بتهوين الحقيقة الى حد كبير . وعلى الرغم من ذلك فقد وجهت اسرائيل الى الكثير من المراسلين غير اليهود تهمة معاداة السامية ، بينما اتهمت الصحفيين اليهود [والسيد واينر واحد منهم] بكراهية الذات" . (صحيفة "نيويورك تايمز " ، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الملحق ٤ ، ص ٢)

وتستخدم الصهيونية معزوفة اللاسامية أيضا وسيلة من الوسائل المهمة في جلب الاموال وتشجيع الهجرة اليهودية اليها . فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها المؤرخ في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٩ مقاطع من رسالة لجمع التبرعات قامت كبرى المنظمات اليهودية في العالم "B'nai B'rith Int'L" بإرسالها الى ٠٠٠ ١٤ من أعضائها . وجاء في الرسالة "إن وجود العرب في جامعاتنا يسمم عقول شبابنا" . وحذرت الرسالة من أن الطلاب في هذه الايام "يواجهون نموذجا من معاداة السامية يختلف عما كنا قد واجهناه عندما كنا طلابا في المدارس" . وحثت الرسالة في الختام أعضاءها على "حشد القوى ومهاجمة الشيطان" .

إن الصهيونية تلجأ الى معزوفة اللاسامية عندما تشعر بأن الرأي العام العالمي بدأ يتململ من سياسة اسرائيل الفاشية تجاه الشعب العربي الفلسطيني ، فتستخدم ما لها من سيطرة ونفوذ على وكالات الانباء العالمية وكبريات الصحف والمجلات ومحطات الاذاعة والتلفزيون في أوروبا وأمريكا لتذكير شعوب العالم بجرائم النازية ، واستغلال ما يسمى بعقدة الذنب لخدمة تحقيق الحلم الصهيوني في اقامة اسرائيل الكبرى في الوطن العربي . وباختصار ، يمكن القول إن معزوفة اللاسامية التي تستخدمها الصهيونية هي سلاح لممارسة الإرهاب الفكري والابتزاز السياسي . وغني عن القول ، إن جميع الشرفاء في العالم ، وما أكثرهم ، يفرقون جيدا ويميزون بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كإيديولوجية وممارسة سياسية ، تماما مثلما ميزوا في الماضي بين النازية والشعب الالماني .

رابعا ، عرف الصهيونية بأنها حركة تحرير الشعب اليهودي وبأن أحد الرموز الاساسية للصهيونية هو حق الشعب اليهودي في العودة الى أرض اسرائيل . ومن المعروف جيدا أن مسألة الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة هي حجر الزاوية في المشروع الصهيوني . والصهيونية ، تريد أن تقيم اسرائيل الكبرى بعد أن أقامت اسرائيل النواة . وبالتالي فإن الخطر في دعوة الصهيونية اقامة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات يكمن في أن ذلك ليس نهجا سياسيا وإنما عقيدة دينية ، بل هي أمر الهي

لبني اسرائيل ، ولذلك لم تقم اسرائيل بتحديد حدودها حتى الآن ، فالحدود محددة بالتوراة والحدود المرحلية تحددها القدرة العسكرية على التوسع . وفي ضوء هذا نستطيع أن نفهم موقف اسرائيل عام ١٩٤٨ وكيف احتلت أراضي فلسطينية خارج قرارات الأمم المتحدة ، ونستطيع أن نفهم اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر العربية عام ١٩٥٦ ، ونستطيع أن نفهم استيلاؤها على مساحات كبيرة من الأراضي كانت تأخذها قطعة وراء قطعة بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ ، ونستطيع أن نفهم عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ واحتلالها لكامل فلسطين ولأراض عربية أخرى في سوريا ومصر ، ونستطيع أن نفهم احتلال اسرائيل لجنوب لبنان . جميع هذه المراحل تندرج في تنفيذ حلقات المشروع الصهيوني التوراتي التوسعي . ومن هنا نفهم لماذا يصر النظام العنصري في تل أبيب على تحدي ارادة المجتمع الدولي ويرفض تنفيذ القرارات الدولية التي تطالب هذا النظام بالانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع الأراضي العربية . ولذلك فقط استشاط الصهاينة غضبا عندما دعاهم السيد بيكر الى التخلي عن أوهام حلم اسرائيل الكبرى في خطابه أمام لجنة العلاقات العامة الأمريكية الاسرائيلية يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ . وقد يكون من المفيد الاشارة في هذا الصدد الى أن أطماع الصهيونية تتسع لتمتد الى أراض أخرى خارج أراضي الوطن العربي . فهضبة الاناضول على سبيل المثال هي جزء من دولة اسرائيل الكبرى كما ورد في وثائقهم .

خامسا ، وصف هذا الممثل النظام الذي يمثله بالديمقراطية وكرر ذلك ثلاث مرات على الأقل في كلمته .

إن كذبة ديمقراطية اسرائيل تتجسد أكثر ما تتجسد في الممارسة العنصرية التي تنتهجها ، ليس تجاه العرب أصحاب البلاد الشرعيين فقط ، بل حتى تجاه بعض الفئات من اليهود المنحدرين من أرومات شرقية ، والذين يدعي النظام العنصري في فلسطين المحتلة التكلم باسمهم فيغرر بهم لزجهم في عملية غزو الوطن العربي . وكلنا نذكر هجرة الفلاشا الى فلسطين المحتلة حيث عوملوا بازدراء على أنهم يأتون بالدرجة الثالثة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشير لممثل الجمهورية العربية السورية أن الدقائق العشر قد انتهت . ولذلك أطلب اليه التفضل باختتام بيانه .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : سوف أنهي كلمتي خلال دقيقة فقط . كلنا نذكر هجرة الفلاشا الى فلسطين المحتلة حيث عوملوا بازدراء على أنهم يأتون بالدرجة الثالثة في السلّم العنصري الصهيوني بعد السفارديين الشرقيين وطلب منهم إعادة اعتناق اليهودية من جديد بين أشياء أخرى مذلة ، وأصبح وجودهم يثير عدة تساؤلات عن مدى يهوديتهم وثارت بالتالي من جديد مسألة من هو يهودي واليهودي الخالص . إن سياسة التمييز العنصري ضد الفلاشا ومعهم طوائف اليهود الشرقيين تجسد السمات الحقيقية للنظام القائم في تل أبيب ، نظام العنصرية والفصل العنصري . ولعل من مآثر ما أسماه بديمقراطية اسرائيل الجشع اللامتناهي للأرض العربية والتعطش الذي لا يروى للدماء العربية . إن هذه الديمقراطية شردت وتشرد الملايين من العرب واحتلت أراضيهم وتخطط للمزيد من العدوان والتوسع وما يرافق ذلك من قتل وطرد ونفي ومذابح جماعية . ولقد نجحت الانتفاضة في كشف حقيقة ديمقراطية اسرائيل ، هذه الديمقراطية التي تكسر العظام وتدفن الأحياء .

سادسا ، قلل في كلمته من أهمية العلاقات القائمة بين ما يمثله ونظام جنوب افريقيا العنصري . والتي اقتصرت حسب زعمه على علاقات ... .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب مراقب فلسطين الادلاء ببيان ممارسة لحق الرد ، وأعطيه الكلمة وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صباح اليوم ، حول ممثل اسرائيل تلك الجلسة للجمعية العامة الى درس في علم اللاهوت ، مع استخدام الكثير من أساليب الأحبار . وما من أحد يشكك في حقيقة أن الأديان والمعتقدات

الدينية ، سواء كانت يهودية أو مسيحية أو اسلامية ، أو أية مذاهب أخرى معروفة أو ستعرف ، قد أسهمت في الحضارة الراهنة . وإننا نعرف جميعا عن وصول أبينا المشترك ابراهيم ليستوطن في فلسطين . ونعلم جميعا عن موسى والوصايا العشر ولكننا نعلم أيضا عن مغامرات وعدوان يشوع والقضاء على الممالك الثلاث والثلاثين في طريقه الى أريحا . إننا ندرك جميعا حامورابي ومدونته للقانون - التي ربما كانت أول مدونة من نوعها - قبل موسى بعدة أجيال .

إن ما نناقشه هنا ليس اليهودية وإنما السياسات والممارسات العنصرية التي يتبعها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وفي ذلك الاطار ، العلاقة بين ذلك النظام والنظام في تلك أبيب . إن البند لا يتناول أهوال الحرب العالمية الثانية ، عندما تعاون كلا النظامين مع النازيين . ومن المؤسف ، أن عشرات الملايين من البشر كانوا ضحايا الأعمال الوحشية النازية ، بما في ذلك السلاف واليهود وملايين آخرين سقطوا جميعا ضحايا المحرقة .

لقد ادعى المتكلم باسم اسرائيل لنفسه صباح اليوم الحق في التكلم ، ليس باسم حكومته ودولته ، وإنما أيضا باسم الشعب اليهودي بأسره ، سواء كانوا مواطنين في جنوب افريقيا ، يخضعون للقوانين واللوائح التي يفرضها عليهم ذلك النظام البغيض ، أو كانوا مواطنين لأي دولة أخرى ، بصرف النظر عن واجباتهم والتزاماتهم كمواطنين يخضعون للقانون .

وذلك السلوك ، الذي يعد بشكل ما ، ذا طبيعة عنصرية قد يفرض مخاطر تهدد أولئك المواطنين بالذات .

ومن المثير للسخرية أن المتكلم باسم اسرائيل ، الدولة اليهودية ، كان عليه أن يؤكد أن اسرائيل تؤيد جميع الشعوب التي تناضل من أجل العدالة "بصرف النظر عن موقفها من الكفاح الذي نخوضه نحن من أجل بقائنا الوطني" (A/44/PV.50 ، ص ٧) فهل يتوقع منا حقا أن نقبل ذلك الموقف ، حتى وإن كان على حساب إنكار البقاء الوطني لشعب آخر ولدولة أخرى . فلنواجه الأمر : أليس الشعب الفلسطيني ، حوالي ٥ ملايين منا ، ثمن تحقيق الأهداف الصهيونية ؟

وأعرب عن أمله الوطيد في :

"... ألا يسمح لطرف من الأطراف بإضعاف أو تشويه قضية مكافحة الفصل العنصري النبيلة ..." (A/44/PV.50 ، ص ٧٣)

ولكن كيف يمكنه أن يفسر إسهام اسرائيل الملموس في بقاء نظام بريتوريا العنصري عن طريق قيامها بتسهيل تسويق منتجات جنوب افريقيا سواء أكانت ماسا أم فحما أم صلبا أم غير ذلك من المنتجات الاخرى بعد أن توضع عليها عبارة "صنع في اسرائيل" . واسرائيل لاتزال حتى الآن الباب الخلفي للولايات المتحدة وأوروبا الغربية .

لقد ألقى علينا محاضرة عن الصهيونية وهو يؤكد أن أحد الرموز البارزة في الصهيونية هو حق الشعب اليهودي في العودة الى أرض اسرائيل ولكنه لم يذكر لنا أن هذا يحدث عن طريق أعمال ارهاب الدولة سواء ب "حفزهم على الرحيل" كما اقترح هرزل أو عن طريق "نقلهم" .

تكلم عن الحق في العودة ، الحق غير القابل للتصرف كما يعلن الإعلان العالمي لحقوق الانسان ولكن اسرائيل في نفس الوقت ترفض حق ٣ ملايين فلسطيني في العودة الى بساتين البرتقال وأشجار الزيتون التي غرسها البعض منا بيديه والتي نشتاق الى العودة اليها .

تكلم عن رمز آخر للصهيونية :

"... مفهوم الديمقراطية ـ الديمقراطية الحقيقية والأصيلة" كما لو أن هناك أنواعا أخرى من الديمقراطية "التي تعد حجر الزاوية للحرية والتقدم الاجتماعي" . (المرجع نفسه ، ص ٧٤ ـ ٧٥)

هل كان حصار بيت ساحور علامة على الحرية والتقدم الاجتماعي ؟ هل يتمتع بالحرية ٤٠٠٠ من الفلسطينيين المحتجزين ؟ هل الاحتلال العسكري لأراضي الفلسطينيين وانكار جميع حقوقهم ، بما في ذلك حقهم في الحياة ، ناهيك عن الحقوق السياسية ، هو التفسير الصهيوني والاسرائيلي للديمقراطية ولمفهوم الديمقراطية ؟

وأخيرا ، فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين النظامين ، وبصفة خاصة في ميدان التسلح النووي ، فإنني متأكد من أن العالم يعرف الآن الحقائق وأنه يتوقع من الامم المتحدة ، وبصفة خاصة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تقدم في أسرع وقت ممكن تقريرا عن هذه الحقائق لأن ذلك التعاون تهديد للسلم والأمن الدوليين .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥